الصّراع السّياسي في تركيا(*)
(من العام ١٩٧٠ إلى العام ١٩٩٧)

د. أحمد ملّي

العلمانيّة والجيش في تركيا

نتيجة الأزمات الّتي عانت منها تركيا منذ تأسيس الجمهوريّة، بدأت تُطرح العديد من التّساؤلات حول إمكانيّة استمرار تسيير البلاد انطلاقاً من المبادئ الكماليّة. فهذا المشروع جاء تعبيراً عن النّزعة القوميّة في الامبراطوريّة العثمانيّة، والّتي ظهرت في تركيا مع ثورة الاتّحاد والتّرقّي عام ١٩٠٨ حيث سعى أتاتورك الى نقل التّجربة العلمانيّة الغربيّة وخصوصاً الفرنسيّة الى تركيا عبر فصل البلاد عن التّراث الإسلامي وفرض العلمانيّة عبر الدّولة على المجتمع كمرحلة أولى، أعقبها العمل على محاربة كل نشاط ديني اجتماعي وإلغاء كل رموزه حتّى باتت العلمانيّة يُفرض على المجتمع اعتناقها عبر الدّولة وأجهزتها وفي مقدّمتها الجيش(١).

فهذه المبادئ كانت تهدف بالاساس الى بناء تركيا قوميّة حديثة استناداً الى معايير القرن التّاسع عشر الاوروبيّة، لكنّ هذه المبادئ ما لبثت أن تحوّلت الى عقبة أمام تطوّر النّظام الدّيمقراطي في تركيا، وكان ذلك بسبب ميل الدّوائر القياديّة في البلاد الى ممارسة السّياسة استناداً الى تفسير تسلّطي لهذه المبادئ، عوضاً عن تفسيرها استناداً الى أُسُس ديمقراطيّة منفتحة، وبالتّالي فإنّ المساعي لبناء تركيا باتّجاه مجتمع قائم على الانفتاح ونظام ليبرالي غربي يستند الى اقتصاد السّوق تعرّضت لمجموعة من الانتكاسات بعدما أصبحت أولويّة المجموعة الحاكمة تتمثّل بالحفاظ على النّظام القائم(٢). ولم تستطع الجمهوريّة أن تُجهز على الانقسام التّقليدي الحاصل بين المراكز والاطراف في المجتمع والسّياسة، بل على

(*) الدراسات ذات الطابع السياسي تصدر على مسؤولية كاتبها ولا تتبناها.. الحياة النيابية.. ولا تربطها بأي موقف سلباً أم إيجاباً.

(١) (هلال، رضا)، **السّيف والهلال: تركيا من أتاتورك الى أربكان**، دار الشّروق، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٨١،٩٢ ـ ٩٣.

(٢) (كرامر، هيانتس)، **تركيا المتغيّرة**، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرّياض، ٢٠٠١، ص ١٧ ـ ١٨.

العكس، قامت بتعميق ذلك الانقسام من خلال ممارساتها السّياسيّة الدّيكتاتوريّة. وبالفعل فإنّ الهوّة ازدادت عمقاً لأنّ النّخب الجمهوريّة لم تكن تتقاسم القيم ذاتها مع الاطراف، خصوصاً بعدما أدّى بتر الرّابط الدّيني بين الدّولة ومواطنيها الى زيادة اغتراب الجماهير الّتي بقيت أكثريّتها السّاحقة مرتبطة بالإسلام ممارسةً وسلوكاً يوميّاً[٣].

وبعد زوال السّلطة العثمانيّة وإعلان الجمهوريّة، كان للجيش التّركي دورٌ مهمّ في نقل الكماليين الى سدّة الحكم، بل تحوّل أيضاً الى لاعب فاعل في النّظام الجديد. لكن أتاتورك في هذه المرحلة لم يرَ في الجيش عامل أمان مطلق ذلك أنّه كان يضم في صفوفه معارضين له وليس فقط داخل الجيش بل أيضاً في مجلس الامّة. لكن بشكل عام كان دور الجيش في عهد أتاتورك (١٩٢٣ ـ ١٩٣٨) القوّة الدّاعمة لمشروع الجمهوريّة وخصوصاً بعدما تمكّن من إقصاء القادة العسكريين المناوئين له[٤].

وبعد استقرار الاوضاع عمد أتاتورك الى تنظيم الوضع العسكري الدّاخلي وترسيخ وضعيّته القانونيّة حيث قام بتنصيبه حارساً للنّظام الكمالي من خلال قانون المهمّات الدّاخليّة للجّيش الصادر عام ١٩٣٥، ونصّت المادّة الرّابعة والثّلاثون منه على أنّ «وظيفة الجيش هي حماية وصون الوطن التّركي والجمهوريّة التّركيّة». وبهذا أصبح الجيش التّركي المسؤول قانونيّاً عن حماية الوطن التّركي عسكريّاً، ومخوّلاً التّدخّل لحماية وإنقاذ مبادئ الجمهوريّة التّركيّة. فكانت المؤسّسة العسكريّة تشرف وتراقب من بعيد تصرّفات السّلطة التّنفيذيّة، حتّى عندما وجدت أنّ هذه السّلطة قد حادت عن المبادئ الاتاتوركيّة قامت بالتّدخّل لضمان استمرار هذه المبادئ وديمومة النّظام العلماني في البلاد[٥].

إنقلاب العام ١٩٧١: الاسباب والتّداعيات

منذ مطلع السّبعينيات ظهر أنّ البناء السّياسي والاقتصادي ــ الاجتماعي الّذي جاء به الانقلاب العسكري في العام ١٩٦٠ يمر بأزمة كبيرة. فعلى الصّعيد السّياسي لم تستطع أي قوّة سياسيّة ـ اجتماعيّة خلق اتّفاق سياسي عام يضمن النّظام والقانون في البلاد في ظل دستور عام ١٩٦٠ الّذي أعطى الكثير من الحرّيّات السّياسيّة. فحكومة ديميريل الّتي تشكّلت عام ١٩٦٩ عجزت عن حل الازمة الّتي تحوّلت الى أزمة نظام، فاندلعت التّظاهرات العمّاليّة في أنقرة وإسطنبول وأزمير وأدنة، للمطالبة بزيادة الاجور. كما خاض الفلاحون نزاعات وصلت الى الصّدام المسلّح مع كبار ملّاك الاراضي في شرق وجنوب الاناضول، في حين نزح آخرون من قراهم الى ضواحي المدن الكبرى. وانتشرت الصّدامات الطّلابيّة بين اليمين واليسار في جامعات أنقرة وإسطنبول وأزمير وديار بكر[٦].

وعلى الصّعيد الاقتصادي استنفدت تجربة التّصنيع في ظل استراتيجيّة الإحلال محل الواردات أي إمكانيّة إضافيّة للنّمو، فقد انخفض

(٣) المرجع السّابق، ص ٢٨.

(٤) (عبد الجليل‌طارق)، الجيش والحيلة السّياسيّة.. تفكيك القبضة الحديديّة، في **تركيا تحدّيات الدّاخل ورهانات الخارج**، تحرير محمّد عبد العاطي، الدّار العربيّة للعلوم، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٦٥ ـ ٨٦.

(٥) المرجع السّابق.

(٦) (هلال، رضا)، مرجع سابق، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

معدّل النّمو الصّناعي من ١٢٪ في الفترة الممتدّة بين العامين ١٩٦٥ و١٩٦٩ الى ٥،١٪ عام ١٩٧٠. وعلى الرّغم من نشوء احتكارات صناعيّة كبرى في تركيا بفضل الانفتاح على رأس المال الاجنبي، فإنّ تجربة التّصنيع السّريع خلقت قطاعاً واسعاً من الرّأسماليين الصّغار سيطر على اتّحاد الغرف التّجاريّة والصّناعيّة، بالإضافة الى جيش من ملايين العمّال الرّيفيين النّازحين الى المدن[٧]. كما ارتفعت نسب التّضخّم منذ العام ١٩٦٩ بنسبة ٢٠٪ سنويّاً، في ظل تفاقم العجز التّجاري ليصل في العام ١٩٧١ الى حوالى ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، وذلك مقابل استمرار الانخفاض في القيمة الحقيقيّة للرواتب[٨].

في هذه المرحلة، كانت الاوضاع في البلاد قد وصلت الى حافّة الهاوية حيث اشتدّت التّناقضات في مختلف الاتّجاهات.وكانت الحركات الطّلابيّة تساهم بفاعليّة في المظاهرات والاحتجاجات العمّاليّة، إضافة الى مساهماتهم في المؤتمرات والمواكب الّتي يقيمها الفلّاحون. هذا الامر جعل السّلطة تدرك خطر هذه التّوجّهات، وهو ما دفعها الى منع الطّلّاب من تنظيم الاحتجاجات أو إقامة أي نشاط داخل الجامعات. بالمقابل شجّعت هذه الخطوات عدداً من منظّمات الشّباب اليمينيّة على تشكيل مجموعات مسلّحة بهدف التّصدّي للمنظّمات اليساريّة. هذا الامر ترافق مع ميل في حركة الشّباب اليساري للتّوجّه الى استخدام العنف والإرهاب في المظاهرات. وهذاما يفسّر الارتفاع الكبير في الهجمات المسلّحة بين عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩. وفي هذا السّياق يقول الباحث التّركي اسماعيل جيم إنّه في نهاية السّتّينيّات انتشرت في صفوف الحركات الشّبابيّة أعداد من العملاء لم تقتصر غايتها على جمع المعلومات عن هذه الحركة، بل ودفعها الى التّسلّح للقيام بأعمال عنف[٩].

ولم تكن التّظاهرات والمواجهات هي الاولى في تاريخ الجمهوريّة التّركيّة، لكن في هذه الحالة كان الصّراع الإيديولوجي يعبّر عن نفسه من خلال الصّدامات بين مجموعات الطّلاب اليمينيّة واليساريّة. وسعت المعارضة الى استغلال هذه الاوضاع للإطاحة بالحزب الحاكم، فكانت تكيل الاتّهامات اليه بالوقوف عاجزاً أمام أحداث القتل والإرهاب. وفي هذا السّياق اعتبر عصمت إينونو زعيم حزب الشّعب الجمهوري بأنّ حزب العدالة ليس قادراً على إيجاد مخرج من الازمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة. في حين قال نجم الدّين أربكان زعيم حزب النّظام الوطني في خطاب له في كانون الثّاني ١٩٧١ إنّ كلا الحزبين، العدالة والشّعب الجمهوري، لا يعبّران عن المصالح الوطنيّة. كما طالب أصلان توركش رئيس الجمهوريّة باتّخاذ الإجراءات اللازمة[١٠].

بالمقابل، كان حزب العدالة يعيش واحدة من أصعب مراحله خصوصاً في أعقاب انشقاق مجموعة من أعضاء البرلمان عنه لتقوم بتشكيل الحزب الدّيمقراطي، أعقبها انتقال أكثر من ١٥٠٠ عضو من أعضاء الحزب الى هذا

(٧) المرجع السّابق، ص ١٢٦.
(٨) (إيفانوفتش دانيلوف، فلاديمير)، **الصّراع السّياسي في تركيا**، دار حوران، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني، دمشق، ١٩٩٩، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٩.
(٩) المرجع السّابق، ص ٢٣١ ـ ٢٣٤.
(١٠) المرجع السّابق، ص ٢٣٥.

الحزب. أضف الى ذلك، كان لتأسيس حزب «النّظام الوطني» الإسلاميّ التّوجُّهبرئاسة أربكان عام ١٩٧٠ أحد أهم التّطوّرات في المشهد السّياسي التّركي منذ تأسيس الجمهوريّة حيث نجح أربكان في تجاوز جُلّ العقبات الّتي اعترضته من قبل مؤسّسات النّظام العلماني.وقد أحدث هذا الحزب وقعاً عند من عُرِفوا باسم «الجناح الدّيني» في حزب العدالة الّذين عمدوا الى ترك ديميريل والانضمام الى أربكان باعتباره المعبّر الحقيقي عن أفكارهم. وفي أعقاب هذا الحدث لم يعد «الإسلام السّياسي» في تركيا مجرّد ظاهرة مجتمعيّة أو داخل جناح في حزب ما، بل أصبح هناك حزب مستقل يعبّر عنه، حيث برز حضوره الدّائم في المشهد السّياسي التّركي(١١).

من ناحية ثانية، بدأ أهم داعمي حزب العدالة، المتمثّلون بمجالس اتّحاد الصّناعيين والتّجّار وغرف التّجارة والصّناعة، يبتعدون عن الحزب. وبحسب هؤلاء فإنّ دستور العام ١٩٦١ أعطى حرّيّات سياسيّة أوسع مما تسمح به الظّروف الاجتماعيّة ــ الاقتصاديّة، لأنّ المجتمع التّركي لم يكن مستعدّاً لهذا الامر، وبالتّالي يجب الحد من الحرّيّات الّتي قدّمها. ولم يختلف موقف ديميريل عن موقف هذه القوى، فهو كان يرى أنّ التّوصّل الى سلام اجتماعي من خلال دستور العام ١٩٦١ غير ممكن لأنّه لا يتوافق مع الواقع التّركي، لأنّه يتضمّن حرّيّات فائضة، لهذا يجب تقليص هذه الحرّيّات(١٢).

أضف الى ذلك لم يقم رئيس الحكومة سليمان ديميريل باتّخاذ أي إجراءات عمليّة لحل المشاكل الاقتصاديّة والازمات الاجتماعيّة، أو إيجاد انفراج للتّناقضات السّياسيّة والإيديولوجيّة في البلاد. في ظل مواصلة الحكومة سياسة تجاهل مطالب العمّال عبر سن قوانين تحدّ من العمل النّقابي، الامر الّذي أدّى الى تحرّكات عمّاليّة كبيرة بقيادة اتّحاد النّقابات العمّاليّة الثّوريّة. ولعلّ أهم هذه الاحتجاجات جاءت يومي ١٥ و١٦ حزيران عندما تجمّع أكثر من مئة ألف شخص في اسطنبول ضدّ قانون يحدّ من حقوق التّنظيم النّقابي. هذا التّجمّع كان بمثابة الإيذان بانطلاق العد العكسي لانقلاب العام ١٩٧١(١٣).

في هذه الاجواء، كان النّشاط السّياسي في الجيش يتصاعد، حيث كانت اجتماعات الضّبّاط تتكرّر، وانتقل مركز النّشاط العسكري ـ السّياسي من مجلس الامن القومي الى هيئة الاركان. وكان الجنرالات واثقين من أنّه لا مناص من التّدخّل العسكري، الا أنّه كان من المهم بالنّسبة لهم تقرير الاهداف وطريقة تجسيدها. لكن بسبب الخلافات الدّاخليّة والاختلاف في وجهات النّظر حول السّلطة، جاء القرار ليعبّر عن نتيجة الصّراع بين وجهتي نظر أنصار حزب العدالة وحزب الشّعب الجمهوري وفحواه توجيه مذكّرة الى رئيس الجمهوريّة(١٤).

وفي ١٢ آذار ١٩٧١ وبطلب من القيادة تمّت إذاعة نص المذكّرة عبر الإذاعة، وفي الوقت ذاته تمّ تسليم هذا النّص الى رئيس الجمهوريّة ورئيسي المجلسين التّمثيليين (الشّيوخ

(١١) (أحمد حسن، ياسر)، مرجع سابق، ص ٧٦ ـ ٧٧.
(١٢) (إيفانوفتش دانيلوف، فلاديمير)، مرجع سابق، ص ٢٣٧.
(١٣) (رضوان، وليد)، **تركيا بين العلمانية والإسلام**، شركة المطبوعات للتّوزيع والنّشر، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٢٥.
(١٤) (إيفانوفتش دانيلوف، فلاديمير)، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

والنّواب). وطالبت القيادة العسكريّة في المذكّرة بإعادة الهدوء والنّظام الى البلاد، وإجراء إصلاحات اقتصاديّة واجتماعيّة، وإلا«سوف تلجأ القوّات المسلّحة التّركيّة الى القيام بالمهمّة الموكلة اليها والّتي تتّفق مع روح القانون للدّفاع عن الجمهوريّة التّركيّة وحمايتها، وستأخذ على عاتقها بمسؤوليّة عالية مهمّة قيادة البلاد[١٥].

رفض ديميريل الإنذار، وفضّل تقديم استقالته من رئاسة الحكومة، في حين سارع الجنرالات الى فرض الاحكام العرفيّة في كافّة المدن الكبرى، وعمدوا الى إدارة البلاد من خلف السّتار منهم. ولم يتأخّر البرلمان في مواكبة هذه التّطوّرات، فقام بإعلان حالة الطّوارئ والاحكام العرفيّة في عدد من المقاطعات. وكانت القيادة العسكريّة تعمل عبر البرلمان منعاً لتجاوز صلاحيّاتهم الّتي أعطاهم إيّاها الدّستور الامر الّذي قد يعرّضم للمساءلة لاحقاً، والاهم من ذلك تفادي تسييس القوّات المسلّحة في حالة تولّي المسؤوليّة بطريقة مباشرة، كما حصل في العام ١٩٦٠. فالقيادة العسكريّة اعتبرت أنّ المشكلة نسبيّاً واضحة، وتتمثّل في فشل حكومة حزب العدالة في إعلان حالة الطّوارئ وتكليف القوّات المسلّحة بتولّي معالجة الازمة منذ البداية. إلا أنّهم لم يفقدوا الثّقة بدستور ١٩٦١[١٦].

وتفاوتت ردود فعل القوى السّياسيّة المدنيّة من خطوة القيادة العسكريّة، ففي البداية رفض ديميريل الإنذار، لكنّه لاحقاً اعتمد سياسة «لِنَنْتظرْ ونرَ» مطالباً الحزب بالهدوء.وفي حين أدان إينونو تدخّل الجيش في السّياسة، عاد وأيّد الحكومة الجديدة الّتي أقامها الجيش بمجرّد أن علم أنّ الّذي سيشكّلها هو نهاد أريم عضو الجناح اليميني في حزب الشّعب الجمهوري الّذي عمل لسنوات معه. هذا الامر دفع بولنت أجاويد سكرتير عام حزب الشّعب الى تقديم استقالته من منصبه[١٧].

الحياة السّياسيّة التّركيّة بعد انقلاب ١٩٧١

بعد مشاورات مكثّفة، كلّف الرّئيس التّركي نهاد أريم-العضو في حزب الشعب الجمهوري - بتشكيل الحكومة الجديدة. شكّل هذا التّرشيح مفاجأة كبيرة، إذ كان من المتوقّع أن يتم ترشيح عسكري قديم، أو شخصيّة غير حزبيّة على أقل تقدير لتشكيل الحكومة الجديدة.ولم يكن ديميريل راضياً عن اضطراره الى تقديم استقالته، لكنّه كان يدرك أنّه إذا ما كان الجنرالات ينوون احترام المجلس وتكليفه بمناقشة الإجراءات اللاحقة، فإنّ أي حكومة غير حزبيّة ستكون تحت سيطرة المجلس، وبما أنّ الغالبيّة في كلا المجلسين هي بيد حزب العدالة فإنّه يستطيع من خلالها السّيطرة على الحكومة. ومن هنا جاء تصريح حزب العدالة بدعم الحكومة الجديدة، سواء أتمثّلوا بها أم لا[١٨].

بالمقابل، كانت الصّورة أكثر تعقيداً داخل حزب الشّعب الجمهوري فقد كان يدور صراع قوي بين كل من عصمت إينونو ومجموعته، وبين أجاويد ومجموعته. وكان الخلاف في هذه الفترة يدور حول الموقف من المذكّرة وتوابعها.

(١٥) المرجع السّابق، ص ٢٥٠.
(١٦) (S. Harris, George), **Turkey: Coping with Crisis,** Westview, Press, Colorado, 1985, pp 162-163.
(١٧) (هلال، رضا)، مرجع سابق، ص ١٢٥.
(١٨) (إيفانوفتش دانيلوف، فلاديمير)، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

فحتّى موعد صدور المذكّرة، كان موقف عصمت إينونو من الدّستور قاطعاً، وكان يرفض بشكل قاطع المساس به. وفي خلال اجتماع لنوّاب حزب الشّعب الجمهوري في ١٥ آذار، قال إن على الحزب أن يتوجّه الى التّطبيق السّريع للدّيمقراطيّة وتحقيق الانتصار في الانتخابات البرلمانيّة المقبلة. لهذا السّبب تقدّم حزب الشّعب الجمهوري باقتراح لرئيس الجمهوريّة لتشكيل حكومة انتقاليّة تنحصر مهامها بالآتي: ١) إعادة النّظام الى البلاد، ٢) إجراء الانتخابات بأسرع وقت ممكن.لكن موقف إينونو عاد وتبدّل في اليوم التّالي مباشرة وذلك بعد تواصله مع العقيد المتقاعد كتشاش، وهو عضو حزب الشّعب الجمهوري. وفي ١٦ آذار قال عصمت إينونو إنّه اتّخذ قراراً بدعم الحكومة الّتي تحمل مهمّة أساسيّة وتتمثّل بالقضاء على التيّارات المتطرّفة، ومن دون التّطرّق الى موضوع الانتخابات النّيابيّة. من ناحية ثانية، أراد إينونو استغلال الاوضاع المتغيّرة وتحالفاته الجديدة مع الجنرالات للتّخلّص من بولنت أجاويد ومناصريه. وبحسب المؤرّخ التّركي حكمت بيللي، فقد تشكّل في تركياائتّحاد اجتماعي ــ سياسي من شخصيّات نافذة من الجنرالات وصولاً الى رجال الاعمال، ومن رئيس الجمهوريّة، وصولاً الى عصمت إينونو. وكان هذا الاتّحاد قادراً على تعيين وإزاحة الحكومة والقضاء على الحقوق الدّيمقراطيّة وحرّيّات المواطنين وتصفية الدّستور[١٩].

أما أجاويد فقد رأى في تصريح له أنّ التّدخّل العسكري ضربة وُجّهت الى القوى اليساريّة الّتي كانت تسير الى النّصر في الانتخابات المقبلة، معتبراً أنّ المذكّرة لم تكن موجّهة ضد سياسة حزب العدالة، وأنّ تعيين أريم هو مظهر لاتّحاد جناح حزب الشّعب الجمهوري اليميني مع الجنرالات، ومحاولة إحداث شقاق داخل الحزب[٢٠].

وشكّل أريم حكومة من ٢٤ وزيراً ضمّت مجموعة وزراء من الحزبيين (٥ من حزب العدالة، ٣ من حزب الشّعب الجمهوري، ١ من حزب الثّقة الوطني) بالإضافة الى وزراء من التّكنوقراط، معلناً أنّ حكومته سوف تعيد النّظام والقانون، كما إنّها ستقوم بإصلاحات اقتصاديّة ــ اجتماعيّة انطلاقاً من برنامج وضعته الحكومة نصّ في أبرز بنوده الإصلاحيّة على تطبيق إجراءات للإصلاح الزّراعي، تحصيل الضّريبة العقاريّة وتأميم قطاع المناجم. ولأنّ تطبيق برنامجكهذا كان يحتاج إلى دعم الجيش لم يستطع أريم تحقيق الكثير من هذه الإصلاحات لأنّ أولويّات الجيش كانت في مكان آخر[٢١].

وعلى الرّغم من أنّ هذا الامر شكّل انتصاراً لديميريل الّذي كان يصر على أنّ الإصلاح السّياسي يجب أن يحظى بالأولويّة على الإصلاحات الاقتصاديّة ــ الاجتماعيّة. لكنّه قرّرلاحقاً سحب وزراء حزبه من الحكومة، وهذا ما ولّد أزمة في البلاد. في المبدأ لم يكن ديميريل معارضاً للتّدابير الإصلاحيّة، بل على العكس كان مؤيّداً لإزالة العقبات أمام تقدّم التّوجّهات الرّأسماليّة. لكن دعمه لهذه التّدابير كان يعني خسارة أصوات المزارعين، بالإضافة الى صغار رجال الاعمال الّذين رأوا في هذه الإصلاحات ضرباً لمصالحهم، وأنها تصبّ فقط في مصلحة كبار المتموّلين. وبما أنّ حزب

(١٩) المرجع السّابق، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٩.
(٢٠) المرجع السّابق، ص ٢٥٩.
(٢١) (هلال، رضا)، مرجع سابق، ص ١٢٦ ـ ١٢٦.

العدالة كان قد تعرّض للتّشظّي نتيجة الاحداث المتتالية، فإنّ الموافقة على إصلاحات إريم كانت تعني تأزّم وضع الحزب وتقوية الاحزاب الصغرى. وكان ديميريل يعلم أنّ الحكم العسكري هو مرحلة انتقاليّة، وهناك انتخابات يعمل للفوز بها، من هنا رفض التّراجع حتّى نجح في حل الازمة وفق شروطه، فقد تعهّد الجنرالات بالاستمرار بالعمل عبر البرلمان والحكومة، وهو ما جعل ديميريل يتراجع عن قراره بسحب وزراء الحزب. وبعد استقالة الحكومة في ٣ كانون الأوّل ١٩٧١ وتشكيل إريم لحكومته الثّانية بعد أسبوع، استمرّ ديميريل بالسّيطرة على الحكومة، وبات من الواضح أنّه لم يعد بالإمكان تشكيل حكومة من دون موافقة ديميريل[٢٢].

وفي ظل الحكم العسكري، أصيبت الحياة السّياسيّة بالشّلل، فمنذ اليوم التّالي لصدور المذكّرة فتح المدّعي العام قضيّة في وجه حزب العمّال التّركي، حيث تمّ توجيه الاتّهام اليهم بنشر الافكار الشّيوعيّة ودعم الانفصاليين الاكراد وذلك في انتهاك للدّستور. كما عمد المدّعي العام الى إقفال جميع المنظّمات الشّبابيّة المرتبطة باتّحاد الشّباب الثّوري، والّتي اتُّهِمت بالوقوف خلف عمليّات عنف، وبالتّحريض في الجامعات والمدن. وفي ٢٨ نيسان تمّ إيقاف صحيفتين وتمّ الإيعاز الى دور النّشر بعدم بيع أي منشورات محظورة من السّلطات العسكريّة. بعدها بدأت عمليّات اعتقال الصّحافيين والمثقّفين، أعقبها اعلان السّلطة حظر جميع الإضرابات والاعتصامات، وبالتّالي تمّ إخضاع الحركة العمّاليّة وهو ما أراح أصحاب العمل[٢٣]. وفي مقابل ذلك تُرِك المجال لمتطرّفي اليمين وحزب الحركة الوطنيّة بقيادة توركيش. أمّا اليمين الإسلامي فبعد إغلاق حزب النّظام الوطني بزعامة نجم الدّين أربكان، عمد هذا الاخير الى تأسيس حزب السّلامة الوطني[٢٤].

وبات القمع سيّد الموقف خلال العامين التّاليين، فقد عرفت البلاد حملة اعتقالات واسعة ضدّ المثقّفين والطّلاب، وأعضاء الاتّحادات الطّلابيّة، بالاضافة الى مناصري حزب العمّال. وفي المعتقلات انتشر التّعذيب بهدف كسر إرادة هؤلاء المعتقلين السّياسيّين لإجبارهم على التّخلّي عن العمل السّياسي. كما كانت الاحكام العسكريّة تجدّد كل شهرين[٢٥]، في حين تركّز النّشاط الحكومي على عمليّة تعديل الدّستور الّذي ألقي اللّوم عليه في الحالة الّتي وصلت اليها البلاد.

وطال التّعديل عمليّاً كافّة مؤسّسات الدّولة: الاتّحادات والنّقابات، الصّحافة، الاذاعة والتّلفزيون، الجامعات، المحكمة الدّستوريّة، مجلس الدّولة، مجلس النّوّاب، مجلس الشّيوخ... فتم الحد من الحقوق والحرّيّات الّتي أعطاها دستور العام ١٩٦١ والّذي أتاح المشاركة في العمليّة السّياسيّة. وبحسب تعبير إريم كانت بهدف «حماية الامّة والجمهوريّة والامن الوطني والنّظام العام». وأعطت التّعديلات الدّستوريّة الضّمانات اللازمة لعدم العودة الى مرحلة ما

(٢٢) (Ahmad, Feroz), **The Making of Modern Turkey,** Routlege, New York, 1993, p 153.

(٢٣) Ibid, p 148.

(٢٤) (هلال، رضا)، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(٢٥) (Kruhenbuhl,Margret), **Political Kidnappings in Turkey 1971-1972**, Rand Corporation, California, 1977, pp 48 -70..

قبل ١٢ آذار. واستخلص كل من إريم والقيادة العسكريّة أنّ مرحلة الدّمقرطة الّتي أعقبت العام ١٩٦٠ أظهرت أنّها مكلفة وخطرة، وأنّ الدّستور اللّيبرالي هو رفاهية لا يستطيع مجتمع نامٍ تحمّلها إذا ما رغب بالتّقدّم السّريع على طريق الرّأسماليّة(٢٦).

وفي مناخ القمع المسيطر لم يحصل نقاش شعبي لهذه التّعديلات، وفي البرلمان رحّبت أحزاب اليمين بالتّغييرات، وهي الّتي سعت الى تحقيقها خلال مرحلة السّتّينيّات لكن الرّأي العام كان ينظر إليها بعدم الرّضا وبازدراء. فقدرحّب حزب العدالة بهذه التّعديلات وخصوصاً أنّها أتت أكثر جذريّة مما كانوا يتأمّلون، حتّى حزب الشّعب الجمهوري لم يقدّم أي اعتراضات جدّيّة،وحده محمّد علي أيبار الّذي كان قد فُصل من حزب العمل قبل الانقلاب، وبالتّالي كان بعيداً عن أي ضغوط، اعترض في المجلس(٢٧):

«إنّ التّعديلات الدّستوريّة المقترحة تعارض فلسفة والمبادئ الاساسيّة لدستورنا الدّيمقراطي القائم، وهي تهدف الى حظر الاشتراكيّة ولهذا السّبب لا يمكن الخضوع لها في نطاق المفهوم المعاصر للنّظام الدّيمقراطي».

في هذه المرحلة كان على البرلمان انتخاب رئيس جديد للبلاد وهو ما أدخل البلاد في صراع إرادات بين السّياسيين والجنرالات. فقد قرّر الجنرالات جعل الجنرال فاروق غورلر قائد الاركان، الرّئيس المقبل للبلاد، والّذي كان قد عمد الى تقديم استقالته لكي يصبح مرشّحاً لرئاسة الجمهوريّة خلفاً للرّئيس جمال غورسيل. لكنّ المجلس الوطني الاكبر (مجلس النّوّاب ومجلس الشّيوخ) رفض انتخاب غورلر، فديميريل وأجاويد اتّفقا على عدم انتخاب مرشّح الجنرالات. فالرّجلان وجدا أنّ الجيش الّذي كان يسيطر على الحكم من الصّعب عليه التّدخّل العسكري. وعلى الرّغم من أنّ المنافسة الشديدة بين كل من ديميريل وأجاويدقد حالت دون تعاونهما في السّابق، الا أنّديميريل أدرك في هذه المرحلة أنّ الرّئيس الجديد سيقوم بتسمية رئيس الحكومة بعد الانتخابات العامّة، ولذلك فقد أراد وصول شخصيّة محايدة غير مرتبطة بانقلاب العام ١٩٧١في حين أنّ أجاويد كان يريد كسر عرف وصول رئيس الاركان الى سدّة الرّئاسة تلقائيّاً بعد خلوّها. ونجح المدنيّون في صراعهم ضدّ غورلر، لكنّهم اضطرّوا الى القبول برئيس أركان سابق رئيساً للبلاد وهو الجنرال المتقاعد فخري كوروتورك(٢٨).

وعلى الرّغم من أنّ النّتائج لم تشكّل انتصاراً كاملاً للقوى المدنيّة، الا أنّها شكّلت نقطة تحوّل أساسيّة في العلاقة ما بين الجيش والقوى السّياسيّة، حيث صُوِّرت القضيّة على أنّها تراجع للجيش في مواجهة الاحزاب السّياسيّة الامر الّذي جعل هؤلاء يعتقدون أنّ باستطاعتهم الوقوف في وجه الجيش من دون المغامرة بوقوع انقلاب شامل، وأصبحوا يشعرون أنّهم متفوّقون على الجيش الّذي بدوره لم يعد باستطاعته الاعتماد على التّهديدات لإخافة القوى السّياسيّة(٢٩).

انتخابات العام ١٩٧٣ وعودة الحياة السّياسيّة

في هذه المرحلة، بدأ العديد من القوى

(٢٦) **The Making of Modern Turkey,** op. cit, p 152.
(٢٧) Ibid.
(٢٨) (S. Harris, George), p163.
(٢٩) Ibid, 163 -164.

السّياسيّة القديمة يتجمّع حول التّوجّهات الدّيمقراطيّة الاجتماعيّة الجديدة لحزب الشّعب الجمهوري بقيادة بولنت أجاويد، فحلُّ حزب العمّال ترك فراغاً إيديولوجيّاً كان يُنتظر أن يملأه يسار بديل. فهذا الحزب تمّ تدميره ليس فقط لأنّه ثوري بل أيضاً لرفضه الانضمام الى الإجماع الّذي تناول مشاكل البلاد فقط ضمن حدود القوميّة وتجنّب القضايا الاجتماعيّة(٣٠). وبعد استقالة أجاويد من منصبه أميناً عاماً لحزب الشّعب الجمهوري، استمرّ في معارضة سياسة الحزب من الدّاخل، وطالب الحزب بالتّخلّي عن طروحاته النّخبويّة والمتعلّقة بأنّ الجماهير لا تدرك ما هو المفيد لها(٣١):

«من المهم بالنّسبة الينا التّوقّف عن الادّعاء بأنّ المثقّفين وحدهم يعلمون ما هو الافضل، وتقبّل أن الشّعب يعلم جيّداً أين تكمن مصالحه. إذا الى هذا الحين لم يصوّت الشّعب للقوى الإصلاحية فهذا ليس بسبب رجعيّتهم، بل لأنّهم وجدوا أنّ الإصلاحيين بعيدين عنهم».

لقيت طروحاتأجاويد الجديدة تجاوباً من القاعدة الشّعبيّة، ومع بداية العام ١٩٧٢ بدأ مناصروه يسيطرون على التّنظيمات المحلّيّة ومجالس المقاطعات في حزب الشّعب. هذا الامر دفع إينونو الى الدّعوة الى عقد هيئة عامّة طارئة للحزب لحل مسألة قيادة الحزب بشكل نهائي(٣٢). وسعى أجاويدالى تفادي المواجهة مع إينونو، لكن من دون نتيجة، فإينونو الواثق من الفوز، رفض أي مساومات، وطالب المجلس بالاختيار بينه وبين أجاويد، وفي مفاجأة له ولجميع المراقبين اختار الحزب مجلساً جديداً موالياً لأجاويد، حينها استقال إينونو من رئاسة الحزب في ٧ أيّار متخلّياً عن المنصب الّذي استلمه منذ وفاة أتاتورك عام ١٩٣٨. بعدها بأسبوع، عقد المجلس اجتماعاً جديداً وانتخب أجاويدرئيساً جديداً للحزب، ليتم تدشين حقبة جديدة في تاريخ الحزب، وهي حقبة الدّيمقراطيّة الاجتماعيّة في حين لم يكن هناك ردّ من اليمين الّذي استمرّ بالتّفكّك(٣٣).

أمّا حزب النّظام الوطني فقد أصدرت المحكمة الدّستوريّة قراراً بحلّه في ٢٠ أيّار ١٩٧١ بتهمة مخالفة المواد الّتي تنص على العلمانيّة في الدّستور، لكن من دون اتّخاذ أي إجراءات عقابيّة ضد الإسلاميين الّذين لجأ قائدهم أربكان الى سويسرا حتّى عودة الامور الى نصابها. وفي تشرين الاوّل ١٩٧٢ تمّ تأسيس حزب السّلامة الوطني وبدأ الاستعداد للانتخابات الّتي كان من المقرّر أن تجري في العام التّالي(٣٤).

جاءت نتائج الانتخابات مفاجئة للجميع، فهي لم تؤدِّ فقط الى انتصار حزب الشّعب الجمهوري، بل أظهرت أنّ التّفكّك الّذي أصاب اليمين أكثر عمقاً مما اعتبره معظم المحلّلين،فقدأظهرت انتخابات العام ١٩٧٣ أنّ حزب الشّعب الجمهوري الجديد هو الحزب الاوّل في البلاد بحصوله على ٣،٣٣٪ من الاصوات، وهي أعلى نسبة يحصل عليها منذ انتخابات العام ١٩٦١ عندما حصل على ٧،٣٦٪من الاصوات، لتتراجع بعدها بشكل

(٣٠) **The Making of Modern Turkey,** op. cit, p 157-158.
(٣١) (Ahmad, Feroz), **The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975**, Hurst, London, 1977, p 313.
(٣٢) Ibid, p 131.
(٣٣) **The Making of Modern Turkey,** op. cit, p 158.
(٣٤) **The Making of Modern Turkey,** op. cit, p 158.

مستمر في الانتخابات اللاحقة، فقد حاز حزب العدالة علينسبة ٨،٢٩٪ من الاصوات بعدما كانت نسبته ٤٦٪ في انتخابات العام ١٩٦٩[٣٥].

في الواقع إنّ الحصول عليهذه النّسبة من الاصوات في ظل التّحوّلات الدّاخليّة الّتي يشهدها الحزب يُعد إنجازاً كبيراً، واللافت أنّ الحزب حصل على هذه الاصوات ليس في المقاطعات النّائيّة الّتي كانت تشكّلتاريخياً معاقله الانتخابيّة، بل حصل على معظمها في أكثر المناطق تمدّناً في البلاد، فحزب الشّعب الجمهوري انتصر في المدن نتيجة تخلّي النّازحين في «مدن الصّفيح» عن حزب العدالة، وهذا يعد مؤشّراً كبيراً على تحوّل إيديولوجي لمجموعة مهمّة من النّاخبين الّذي بدأوا يعتبرون أنّ الدّيمقراطيّة الاجتماعيّة هي الخيار الامثل لمستقبل تركيا[٣٦].

أمّا حزب «السّلامة الوطني» فحصل على ١١,٨٪ من الاصوات أتاحت له حصد ٤٨ مقعداً من إجمالي ٤٥٠، وتجدر الإشارة الى أنّ هذه النّتيجة ساهم فيها الى حدّ كبير الدّعم الّذي تلقّاه الحزب من جماعتين محافظتين هما النّقشبنديّة والنّورسيّة.الا أنّ الاهم هو أنّ أيّاً من الحزبين الكبيرين أي الشّعب الجمهوري وحزب العدالة لم يستطع الحصول في الانتخابات على نسبة تمكّنه من تشكيل الحكومة بمفرده، ليصبح بعدها أربكان بمثابة الشّريك المفروض على أي منهما إذا ما أراد تشكيل حكومة من دون الحزب الاخر[٣٧].

من ناحية ثانية، كان واضحاً أنّ هذه النّتائج لن تنتج حكومة مستقرّة، فعلى الرّغم من انتصار أجاويد،الا أنّ غالبيّة الشّعب صوّتت لمصلحة المحافظين، حيث حصلت هذه الاحزاب مجتمعة على حوالي ٦٣٪ من الاصوات، وذلك بعد قمع القوى اليساريّة وتحجيمها. بالمقابل انقسم اليمين على شخصيّة ديميريل التّسلّطيّة، وجاء اقتراح فارّو بوزبايلي رئيس الحزب الدّيمقراطي بتشكيل ائتلاف من اليمين شريطة ألا يقوده ديميريل، لكن اقتراحه واجه رفضاً من قبلحزب العدالة[٣٨].

كلّف الرّئيس كوروتورك أجاويد بتأليف الحكومة في ٢٧ تشرين الاوّل، وكان الحل الامثل في البلاد يتمثّل بشكيل ائتلاف كبير بين حزب الشّعب الجمهوري والحزب الدّيمقراطي، وهي الصّيغة الاكثر استقراراً للبلاد. لكن ديميريل رفض الانضمام الى هذا الائتلاف كونه كان يعلم أنّ الحكومة المقبلة كان عليها التّعامل مع الاوضاع الاقتصادية المتراجعة، فلماذا تحمّل مسؤوليّة تدابير اقتصاديّة غير شعبيّة في حين أنّ بالامكان كسب شعبيّة انتخابيّة عبر انتقادها؟ من هنا فضّل ديميريل البقاء في المعارضة. وفي ظل رفض بوزبايلي التّعاون مع أجاويد عمد هذاالاخير الى الانفتاح على أربكان[٣٩].

وعلى الرّغم من الاختلافات الكبيرة بين الحزبين، خصوصاً لناحية المقاربات الاقتصاديّة والاجتماعية، الا أنّ الحزبين قرّرا تشكيل ائتلاف بالاساس لأنّ الفرصة السّياسيّة سانحة، وهو نفس السّبب الّذي أدّى الى فرط عقد الحكومة

(٣٥) (رضوان، وليد)، مرجع سابق، ص ١١٩، ١٢٤، ١٦٤.

(٣٦) (Özbudun, Ergun), Turkey, pp 328-365. in Myron Weiner and Ergun Özbudun (eds), Competitive Elections in Developing Countries, Duke University Press, 1987.

(٣٧) (أحمد حسن، ياسر)، مرجع سابق، ص ٧٨..

(٣٨) **The Making of Modern Turkey,** op. cit, p 160.

(٣٩) **The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975**,op. cit, pp 330-337.

بعدها بعدّة أشهر. فالرّجلان (أجاويد وأربكان) أرادا بناء شرعيّة لحزبيهما، ولم يكن هناك طريقة أفضل من الدّخول الى الحكومة، بالنّسبة الى أربكان فإنّ وضع حزبه لم يكن مستقرّاً بالكامل كونه لم يمضِ على حلّ حزب النّظام الوطني سوى فترة قصيرة، وهو كان يعلم أنّه لايزال تحت المراقبة،فاعتبر أنّهمن خلال دخول الحكومة مع أجاويد سيزيد من قوّة الحزب، أمّا هذا الاخير فقد كان عرضة للانتقاد والتّشكيك من قبل المحافظين الّذين استغلّوا شعبويّته الجذريّة لاستحضار الخطر الاحمر(الشّيوعي) وبالتّالي فإنّ التّحالف مع الإسلاميين سيظهره بمظهر البراغماتي النّفعي والسّياسي الحريص والمسؤول والرّافض للتّعنّت، كما إنّ أجاويد وجد في التّحالف مع أربكان السّبيل الوحيد لعودة الحزب الى السّلطة بعد خروجه منها عام ١٩٥٠[٤٠].

قدّم أجاويد برنامج حكومته في الاوّل من شباط ١٩٧٤، وكان برنامجاً معتدلاً أراد من خلاله عدم مواجهة القوى المؤثّرة، فأرضى الصّناعيين عبر ابقاء الصّناعات الاستهلاكيّة بين أيدي القطاع الخاص، في حين تولّت الدّولة مسؤوليّة البنى التّحتيّة، كما رحّب الجنرالات بتعهّد الحكومة إنشاء صناعات عسكريّة وطنيّة، في حين شعر ملّاك الاراضي بالارتياح عندما وضعت الحكومة موضوع استصلاح الاراضي على الرّف وتكلّمت عن التّعاون معهم.وعلى الرّغم من اللّهجة المعتدلة للبرنامج، الا أنّ المحافظين شعروا بالقلق من نياتالائتلاف الجديد العمل على مداواة الجراح الّتي خلّفها النّظام العسكري وإعادة إحياء المجتمع الدّيمقراطي، فالحكومة وعدت بمنح العفو العام لجميع من تمّت إدانتهم استناداً الى اتّهامات سياسيّة، بالاضافة الى إعادة الحقوق الّتي سُلِبت من العمّال والمثقّفين، ورأى المحافظون أنّ هذه التّعهّدات هي دعوة لعودة الفوضى، وهي أتت في وقت غير مناسب،خصوصاً في ظل الاوضاع الاقتصاديّة المتردّية، وبالتّالي فإنّ البيئة الدّيمقراطيّة الّتي يمكن أن يحظى بها العمّال بكامل حقوقهم ستجعل أرباب العمل يجدون صعوبات في التّعامل مع الاتّحادات العمّاليّة، كما إنّ الوضع ممكن أن يسوء في حال اضطُرّت الاحزاب الى استمالة العمّال في حال الدّعوة الى انتخابات عامّة مبكرة، وهو احتمال كان قائماً نظراً لطبيعة الائتلاف الحكومي غير المستقرّة[٤١].

بعد تشكيل الحكومة بدأ عنف الجناح اليميني في البلاد يظهر، وكان أبرز تجلّياته عبر منظّمة «الذّئاب الرّماديّة» التّابعة لحزب توركيش، ليتحوّل بعدها الإرهاب السّياسي الى ظاهرة مستمرّة في الحياة السّياسيّة التّركيّة خلال السّبعينيّات. لكن بالمقابل لم تخيّب الحكومة آمال الشّعب التّركي، وفي أيّار من ذات العام تمّ إمرار قانون العفو العام الّذي بموجبه تمّ اطلاق مئات السّجناء السّياسيّين من المعتقلات. أمام شعبيّة أجاويد المتصاعدة، قرّر أربكان الخروج من ظلّه والعمل بشكل منفرد ليبدأ معها التّوتّر بين الرّجلين[٤٢].

وفي ١٥ تمّوز قام الحرس الجمهوري في قبرص بالانقلاب على الرّئيس القبرصي ماكاريوس بدعم من الجنرالات في اليونان، واعتبرتالحكومة التّركيّة أنّ هذه الخطوة تمثّل تدخّلاً يونانيّاً يستدعي ردّاً، فقامت أنقرة بإنزال جيشها في ٢٠ تمّوز ليتحوّل معها أجاويد الى

(٤٠) Ibid, p 337-341.

(٤١) **The Making of Modern Turkey,** op. cit, pp 163.

(٤٢) **The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975**,op. cit, pp41- 42.

بطل وطني. أقلقت شعبيّة أجاويد أربكان الّذي بدأ يعمل على عرقلة سياسات الحكومة الّتي كان نائب رئيسها. ولأنّه كان يدرك أنّ أي انتخابات مبكرة سوف تعني فوزاً كاسحاً لحزبه، عمد أجاويد الى الاستقالة في ١٨ أيلول، لكنّ هذه الاحداث اللاحقة أظهرت أنّ تقديرات أجاويد لم تكن في محلّها. فأحزاب اليمين رفضت الموافقة على إجراء انتخابات تؤدّي الى إلحاق خسارة كبيرة بها(٤٣).

بعدها نجح ديميريل بتشكيل حكومة ائتلافيّة من عدّة أحزاب يمينيّة مثل حزب العدالة وحزب السّلامة وحزب الحركة الوطنيّة، ومدعومة من بعض المستقلّين. ومنذ البداية أخذ الوزراء الجدد يستغلّون المؤسّسات التّابعة لهم لتقوية أوضاعهم السّياسيّة وتأمين الخدمات لمناصريهم. وهكذا تمكّن الفاشيّون الجدد من تعزيز أوضاعهم على كامل أنحاء البلاد في حين نجح الإسلاميون في تعزيز مواقعهم(٤٤).

لعب أربكان دوراً مهمّاً في الحكومات الائتلافيّة خصوصاً من خلال حرص أعضائها على إرضائه، فتمّ على سبيل المثال إمرار قانون قضى بمساواة المدارس الدّينيّة (إمام ــ خطيب) بالمدارس الثّانويّة حيث سمح للحاصلين على شهاداتها بالتّقدّم لمختلف الجامعات التّركية شأنهم شأن خرّيجي المدارس الثّانويّة العلمانيّة، هذا الامر زاد من شعبيّة أربكان في الاوساط الدّينيّة المحافظة وفي أوساط الفئات الفقيرة، من ناحية ثانية ساهم القرار في ارتفاع عدد المدارس الدّينيّة وتنامي أعداد طلابها.وهكذا نجح التّيّار المحافظ في تركيا خلال مرحلة السّبعينيّات في تحقيق مكاسب عديدة رفعت من رصيده في المشهد السّياسي التّركي وذلك لعدّة أسباب، أهمّها: تأثّر المناخ الدّاخلي التّركي بانعكاسات المد اليساري في العالم، وهو ما أتاح الفرصة لأربكان لتعزيز وضعه في المجتمع برضى من الدّولة(٤٥).

كما ساهمت مشاركة حزب الحركة الوطنية في الحكومة بشرعنة فلسفته الفاشيّة على امتداد البلاد. وكانت منظّمة «الذّئاب الرّماديّة» التّابعة له تعمل على ضرب ما تعتبره الخطر اليساري المتمثّل بالدّيمقراطيين الاجتماعيين، وذلك بهدف ضرب التّأييد الشّعبي تحديداً لحزب الشّعب الجمهوري، وجاء الرّد اليساري بالعنف المقابل ليسهّل من مهمّة اليمين.

ولم تتمكّن الحكومة من تهدئة الازمة الاقتصاديّة، كما إنّها باتت أكثر عجزاً في معالجة الاوضاع الامنيّة في البلاد التي كانت تحصد القتلى بالعشرات، وهو ما دفع ديميريل الى اقتراح تطبيق الاحكام العسكريّة. هذا الاقتراحلم يحظَ بموافقة حزب السّلامة الّذي رفض التّساهل مع أي تدخّل للجيش،الامر الّذي قد يهدّد وجود الحزب من أساسه، وعلى الرّغم من القمع الّذي تعرّضوا له في ظل الحكم العسكري، الا أنّ العمّال بدأوا يستعيدون قدرتهم، فنسب البطالة المتصاعدة وارتفاع مستويات التّضخّم بالاضافة الى انخفاض الاجور دفعت العمّال الى التّحرّك مجدّداً، من هنا جاء دعم تجمّع اتّحاد العمّال الثّوري لحزب الشّعب الدّيمقراطي، وانعكس التّضامن بين الاتّحاد الثّوري وحزب الشّعب حماسةً تجاه الدّيمقراطيّة الاجتماعيّة في أوساط الطّبقة العمّاليّة، وهو ما تجلّى في انتخابات العام ١٩٧٧.

(٤٣) The Making of Modern Turkey, op. cit, p 165.
(٤٤) (رضوان، وليد)، مرجع سابق، ص ١٧٣.
(٤٥) (أحمد حسن، ياسر)، مرجع سابق، ص ٧٢ ـ ٧٣.

انتخابات العام ١٩٧٧: نتائجها وتداعياتها

تأثّرت الانتخابات العامّة الّتي جرت في ٥ حزيران بالاحداث المتلاحقة التي كانت تشهدها البلاد، كالدّخول العسكري الى قبرص عام ١٩٧٤ وخصوصاً ما اصطُلِح على تسميته بمجزرة عيد العمّال(*)، حيث استفاد أجاويد من هذه الاحداث في حملته الانتخابيّة فانضمَّ اليه الكثير من المجموعات اليساريّة والنّقابات العماليّة، بالمقابل، فإنّ حزب العدالة ركّز في حملته الانتخابيّة على ما اعتبره الخطر الشّيوعي، وتمكّن حزب الشّعب الجمهوري من الحصول على ٢١٣ مقعداً مقابل حصول حزب العدالة على ١٩٨، في حين كانت حصّة حزب السّلامة ٢٤ مقعداً، وارتفعت حصّة حزب العمل الفاشي الى ١٦ مقعداً(٤٦).

بعدها تمّ تكليف أجاويد لتشكيل الحكومة، لكن بعد فشل حكومته في الحصول على الثقة تم تكليف ديميريل بهذه المهمّة، حيث قام بتشكيل حكومته بتاريخ ٢١ تمّوز ١٩٧٧ وضمّ بالاضافة الى حزب العدالة كلاً من حزب السّلامة وحزب الحركة القومية.لكنّ هذه الحكومة لم تعمّر طويلاً، فنتيجة هيمنة أفكار حزب الحركة (العمل) الفاشي على هذه الحكومة بالتّنسيق مع ديميريل عمد المجلس الى سحب الثّقة منها بتاريخ ٣١ كانون الاوّل، وذلك في ظل استمرار عمليّات العنف السّياسي في البلاد. بعدها مباشرة قام أجاويد بتشكيل حكومته بالاتّفاق مع حزب الثقة والحزب الدّيمقراطي، بالاضافة الى المستقلّين(٤٧). وكانت أمام الحكومة مهمّتان أساسيّتان: أوّلاً الإصلاح الاقتصادي ووضع حد للتّضخّم النّقدي ومكافحة البطالة، وثانياً إيقاف موجة العنف الّتي تعم البلاد. لكن أجاويد لم يستطع تحقيق أي من الامرين، بل على العكس كانت الصّدامات بين اليمين واليسار تعم الشّوارع، كما إنّ الاغتيالات السّياسيّة كانت تخلّف عدداً من القتلى يوميّاً(٤٨).

لاحقاً، بدأت عمليّات العنف تستهدف العلويين بشكل مباشر كونهم تاريخيّاً من مناصري حزب الشّعب الجمهوري. هذا الامر جعلهم أهدافاً لهجمات منظّمة «الّذئاب الرّماديّة» الّتي اتّهمتهم بأنّهم شيوعيّون. هذه الحالة الّتي وصلت اليها البلاد دفعت المعارضة الى المطالبة بتطبيق الاحكام العرفيّة، لكنّ أجاويد اعتقد بأنّه يمكن القضاء على الارهاب من دون التّضحية بحكم القانون ومن دون محاربة الارهاب بوسائله. لكن طموحاته اصطدمت بالواقع وخصوصاً بعد مذبحة كهرمانماراس(*) الّتي

(*) يشير مصطلح «مجزرة عيد العمّال» الى الاحداث الّتي وقعت في الاحتفال الّذي أقامه اتّحاد نقابات العمّال الثوّري في الاوّل من أيّار ١٩٧٧. ففي هذا التّاريخ دعا هذا التّجمّع العمّالي الى تجمّع ضخم في ساحة تقسيم وسط مدينة اسطنبول وذلك رغم عدم موافقة حكومة ديميريل على التّرخيص لهذا التّجمّع. واحتشد عشرات الاف اليساريين في السّاحة في رسالة واضحة بأنهم لن يتراجعوا أمام أعمال العنف والارهاب. ومع اقتراب الاحتفال من نهايته دوّت أصوات عيارات ناريّة، ما أدّى الى حالة هرج ومرج أدّت في نهاية المطاف الى سقوط ٣٦ قتيلاً وعشرات الجرحى..

(٤٦) (رضوان، وليد)، مرجع سابق، ص ١٧٥ ـ ١٧٧.

(٤٧) المرجع السّابق، ص ١٧٨، ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٤٨) (هلال، رضا)، مرجع سابق، ص ١٣٠.

(*) هي مجزرة وقعت في قرية كهرمنمانراس جنوب شرق الاناضول، بتاريخ ٢٢ كانون الاوّل ١٩٧٨ واستمرّت على مدار يومين. وفي التّفاصيل أنّ مجموعة الّذئاب الرّماديّة التّابعة لتوركيش قامت باعتراض جنارة معلّمتين قتلتا قبل عدّة أيّام، وهم يصرخون لا جنازات للشّيوعيّين والعلويّين، قبل أن يقوموا بالهجوم على محلّات العلويين لسلبها وتدميرها، مخلّفين وراءهم عشرات القتلى والجرحى. وفي ظل عدم اتّخاذ السّلطات المحلّيّة أي إجراءات، استمرّت أعمال العنف الى حين دخول القوّات المدرّعة الى القرية..

راح ضحيّتها أكثر من ١٠٠ شخص، ما اضطُرّ أجاويد الى إعلان الاحكام العرفيّة في ١٣ إقليماً[٤٩]، وذلك في ظل إصرار المعارضة على إفشالها عبر اللّجوء الى المزيد من أعمال العنف، بالاضافة الى ارتفاع حدّة الاغتيالات في ظل عجز الشّرطة عن إلقاء القبض على المخطّطين والمنفّذين. وحتّى عندما نجحت السّلطات في معرفة قاتل رئيس تحرير صحيفة ميلّليت عبدي أبكشي، محمّد علي آغا(*)، الا أنّه نجح بالهرب من سجنه بالتّواطؤ مع بعض الحرّاس[٥٠].

وعلى الرّغم من إعلان الاحكام العسكريّة الاأنّ أجاويد كان يحاول الابقاء على رقابة مدنيّة على القيادات العسكريّة، وهو ما دفع المعارضة الى اتّهامه بعدم التّعاون مع القيادات العسكريّة وبأنّه يقيّد أيديهم، وكان الجنرالات يوافقون على هذه المقاربة. هنا بات أجاويد أمام معضلة جديدة، فتطبيق الاحكام العسكريّة في المناطق الكرديّة جنوب شرق البلاد أدّى الى استقالة ٣ نوّاب من المنطقة، وبسبب اضطراره الى دعم قرار الجنرالات القاضي بمنع التّجمّعات بمناسبة عيد العمّال في اسطنبول ما أدّى الى إبعاد التّجمّعات العمّاليّة عنه في حين عمد الوزراء المستقلّون المحافظون الى رفع سقف مطالبهم مهدّدين بالاستقالة في حال لم تُلبّ هذه المطالب. أمام هذا الواقع، اضطُرَّ أجاويد في ١٦ تشرين الاوّل للاستقالة من منصبه، ليتم تكليف ديميريل بتشكيل حكومة ائتلافيّة شبيهة بالائتلافات السّابقة[٥١].

لم تغيّر عودة ديميريل الى الحكم الكثيروذلك على الرّغم من قيامه بإزالة جميع العقبات من أمام القيادة العسكريّة، مطلقاً يدها في التّعامل مع العنف المتصاعد في البلاد. من ناحية ثانية اتّفقت الحكومة والقيادة العسكريّة على اعتبار أنّ الارهاب يأتي فقط من اليسار، وبأنّ «الذّئاب الرّماديّة» في الحقيقة حلفاء للدّولة في صراعها ضدّ الشّيوعيّة[٥٢]، ونتيجة لذلكتصاعد العنف في البلاد بوتيرة أعلى، ودخلت القوى السّياسيّة في صدامات كان أهمّها تلك الّتي وقعت ما بين منظّمة «الذّئاب الرّماديّة» اليمينيّة المتطرّفة والاصوليين الإسلاميين وبين المنظّمات اليساريّة. وبنهاية السّبعينيّات كان المشهد السّياسي يعكس أزمة عامّة حيث شهدت البلاد في الفترة الممتدّة بين العام ١٩٧١ والعام ١٩٧٩، ١٢ حكومة أقلّيّة أو ائتلافيّة أي بمعدّل حكومة كل ٩ أشهر، أضف الى ذلك التّدهور المستمر في الوضع الاقتصادي حيث تراجع النّمو الاقتصادي. وتبدّت حالة الشّلل عند مجيء موعد الانتخابات الرّئاسيّة بعد انتهاء ولاية الرّئيس كورتورك عام ١٩٨٠، حيث فشل البرلمان في انتخاب رئيس جديد للبلاد[٥٣].

من هنا يمكن القول إنّ الجيشوجد اللحظة المناسبة لتدخله العسكري في العام ١٩٨٠ تحت عنوان إيقاف عمليّات العنف في البلاد، لكن هدف الانقلاب يذهب الى أبعد من ذلك بكثيرويتصل بالاهمّيّة الاستراتيجيّة الكبرى الّتي اكتسبتها البلاد من جرّاء الاحداث الّتي كانت تدور في المنطقة (الثورة في إيران والتّدخّل

(٤٩) (رضوان، وليد)، مرجع سابق، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.
(*) اكتسب أغا شهرة عالميّة بسبب محاولته اغتيال بابا الفاتيكان يوحنّا بولس الثّاني عام ١٩٨١..
(٥٠) **The Making of Modern Turkey,** op. cit, p171.
(٥١) Ibid, pp 172-173.
(٥٢) (رضوان، وليد)، مرجع سابق، ص ١٩٥.
(٥٣) (هلال، رضا)، مرجع سابق، ص ١٤٠.

السّوفياتي في أفغانستان) بل اعتبر العديد من المراقبين الاتراك أنّ القيادات العسكريّة أرادت إبقاء البلاد تحت واقع الإرهاب وعدم اليقين طيلة الفترة الماضية حتّى عندما يتسلّم الجيشالسّلطة عبر الانقلاب فسيتم التّرحيب به على أساس أنّه مخلّص البلاد من السّقوط في الهاوية، وهذا بالتّحديد ما حصل في ١٢ أيلول ١٩٨٠.

إنقلاب العام ١٩٨٠

في ظل أجواء الفوضى والعنف بين مختلف فئات المجتمع التركي، عمد رئيس الاركان كنعان أفرين في كانون الاوّل ١٩٧٩ الى توجيه مذكّرة الى كلّ من رئيس الجمهوريّة ورئيس الحكومة بالإضافة الى الاحزاب السّياسيّة يدعوهم فيها الى القيام بواجباتهم تحت مغبّة التّدخّل العسكري[٥٤]. وفي ظل فشل السّياسيين في حل أزمات البلاد قامت المؤسّسة العسكريّة عبر رئاسة الاركان بانقلاب عسكري في ١٢ أيلول ١٩٨٠ حيث تحرّكت الآليّات العسكريّة في الرّابعة فجراً لتسيطر على المواقع الاساسيّة في البلاد فاستسلمت جميع القيادات السّياسيّة المدنيّة بهدوء[٥٥].

ومن أهم ما جاء في البيان الاوّلّ لقادة الانقلاب أنّ «الدّولة وأجهزتها الرّئيسيّة صارت عاجزة عن العمل، وأنّ الهيكل الدّستوري كان مليئاً بالمتناقضات، وأنّ الاحزاب السّياسيّة كانت متعنّتة في مواقفها وتفتقر الى الإجماع الضّروري لمعالجة مشكلات البلاد. ونتيجة لكل هذه العوامل، فقد زادت القوى الانفصاليّة من أنشطتها، ولم تعد حياة وممتلكات المواطنين آمنة.. وأنّ الرجعيين وغيرهم من أصحاب العقائد المنحرفةهم الذّين ازدهروا بدلاً من الاتاتوركيّة...»[٥٦] وبأنّ الجيش «تسلّم السّلطة وفقاً للقانون الّذي يجيز له ذلك لحماية الجمهوريّة»، وأنّ هدفه هو «استعادة النّظام وإزالة العقبات الّتي تقف أمام الدّيمقراطيّة»[٥٧].

بعدها قام قادة الانقلاب بإقالة الحكومة وحلّ البرلمان وفرض حظر تجوال في البلاد ومنع مغادرتها كما أعلنت الاحكام العرفيّة[٥٨]، وتركّزت السّلطات في قبضة مجلس الامن الوطني الّذي باتت عضويّته تقتصر على العسكريين ويساعده مجلس حكومي من ٢٧ عضواً من البيروقراطيين والعسكريين المتقاعدين برئاسة الجنرال المتقاعد بولنت ألوسو لتنفيذ قرارات مجلس الامن الوطني. كما أُعطِيت سُلطات واسعة للحكّام العسكريين للمناطق وذلك بمقتضى قانون الاحكام العرفيّة حيث أصبح لهم حق الإشراف على التّعليم والصّحافة وغرف التّجارة والاتّحادات العمّاليّة. ولم يقف الامر عند هذا الحد، فقد عمد قادة الانقلاب الى حل البرلمان وإغلاق الصّحف وحظر المناقشات السّياسيّة عام ١٩٨١ ثمَّ تلا ذلك عام ١٩٨٢ حلّال احزاب السّياسيّة واتّحادات نقابات العمّال اليساريّة واتّحاد النّقابات اليميني المتطرّف ومصادرة ممتلكاتها[٥٩].

لكنّ مجلس الامن الوطني كان مجرّد رأس جبل الجليد، فبعيداً عن الاضواء كان دور الضّبّاط المسؤولين عن الاحكام العرفيّة الّذين

(٥٤) (عبد الجليلطارق)، مرجع سابق، ص ٦٥ ـ ٨٦.
(٥٥) (أحمد حسن، ياسر)، مرجع سابق، ص ٨٠.
(٥٦) (رضوان، وليد)، مرجع سابق، ص ٢٠٤.
(٥٧) (أحمد حسن، ياسر)، مرجع سابق، ص ٨١.
(٥٨) المرجع السّابق، ص ٨١.
(٥٩) (هلال، رضا)، مرجع سابق، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

كان لهم التّأثير الاكبر في حقيقة الامر، كانوا يديرون شؤون البلاد اليوميّة. من ناحية ثانية، كان هناك انقسام داخل القيادة العسكريّة حول الكيفيّة الّتي يجب أن تُدار بها البلاد. فالمعتدلون أرادوانظاماً أكثر تسامحاً وأقل قسوة، بالاضافة الى إعادة السّلطة للمدنيين بأسرع وقت ممكن عبر بناء تحالف مع الصّف الثّاني من سياسيي الاحزاب المنحلّة. بالمقابل، فإنّ المتطرّفين أرادوا إعادة هيكلة النّظام السّياسي بطريقة تسمح لهم بالتّخلص من كافّة السّياسات السّابقة بصورة نهائيّة(٦٠).

من ناحية ثانية عمد قادة الانقلاب الى تشكيل جمعيّة تأسيسيّة من ١٦٠ عضواً لوضع دستور جديد. وشكّل الدّستور الجديد تراجعاً عن دستور العام ١٩٦٠،فقد تركّزت السّلطة في يد السّلطة التّنفيذيّة، وأعطى المزيد من الصّلاحيّات لكلّ من رئيس الجمهوريّة ومجلس الامن الوطني. كما حدّ الدّستور الجديد منحرّيّة الصّحافة والاتّحادات العمّاليّة حيث تمّ منع التّظاهرات، أضف الى ذلك، قيّد الدّستور الجديد حرّيّة التّعبير والتّنظيم باعتبارات كثيرة من قبيل المصلحة القوميّة وتهديد النّظام الجمهوري. وبعد عرض الدّستور على الاستفتاء العام، نال موافقة ٣٧،٩١٪ من أصوات المشاركين(٦١).

عهد أوزال

بعد إقرار الدّستور الجديد تولّى إيفرين رئاسة الجمهوريّة في ٩ تشرين الثّاني ١٩٨٢،في حين تمّ فرض قانون يحظر نشاط قادة الاحزاب قبل الانقلاب لمدّة ١٠ سنوات.

بالمقابل سُمح بتكوين أحزاب جديدة إلا أنّها كان يجب أن تحصل على موافقة مجلس الامن الوطني، كما تمّ منع الطّلاب والاساتذة من الانضمام الى الاحزاب، ولدى إجراء الانتخابات العامّة عام ١٩٨٣ كان عدد الاحزاب المسموح بدخولها ٣: وهي ١) الحزب الدّيمقراطي القومي الّذي تألّف من جنرالات متقاعدين وترأسه توغوت سونالب،٢) الحزب الشّعبي ويمثّل الجناح الاتاتوركي في حزب الشّعب الجمهوري وقاده نجدت كالب، وهذان الحزبان حظيا بتأييد الجيش، و٣) حزب الوطن الأم بقيادة تورغوت أوزال(٦٢).

لكن لمذا لم يقدم الحكم العسكري على منع حزب الوطن الأم والاكتفاء بالتّرخيص للحزبين اللذين تحت سيطرته لخوض الانتخابات؟ كان من الواضح أنّ الدّعم الغربي لأوزال، خصوصاً في أعقاب الازمة الاقتصاديّة، قد أنقذه. وينقل البعض أنّ وزير الخارجيّة الامريكي الكسندر هيغ قد زار إيفرين في تلك المرحلة وأخبره بأنّ الغرب لديه الثّقة الكاملة في أوزال.وعندما أظهرت الاستطلاعات بأنّ أوزال يتقدّم على منافسيه، تقرّر أن يقوم كل من إيفرين وأولسو بدعم سونلاب وبدأوا بمهاجمة أوزال. لكن النّتائج جاءت معاكسة لما كانوا يتوقّعونه حيث أصبح النّاخبون أكثر عدائيّة تجاه «حزب السّلطة» وقاموا بالتّصويت لخصمه. وخوفاً من أن تكون نسبة المشاركة منخفضة، عمدت الحكومة الى فرض غرامة ماليّة على من لا يقوم بالتّصويت، وهو ما يمكن أن يفسّر نسبة المشاركة الّتي بلغت ٩،٩٢٪؛ فحصل الحزب الدّيمقراطي القومي على ٢٧،٢٣٪، وحصل

(٦٠) **The Making of Modern Turkey,** op. cit, p 181.
(٦١) (هلال، رضا)، مرجع سابق، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.
(٦٢) (رضوان، وليد)، مرجع سابق، ص ٢١٩.

الحزب الشّعبي على ٤٦،٣٠٪، في حين حصل حزب الوطن الأم على ١٥،٤٥٪ من الاصوات. وبهذه النّتائج أصبح أوزال رئيساً للحكومة(٦٣).

ومنذ منتصف العام ١٩٨٤ بدأت الاتّهامات بالفساد توجّه الى أوزال وحكومته، كما طالت اتّهامات الفساد بعض وزراء الحكومة. ومع بداية العام ١٩٨٦ بدأت القيادات السّياسيّة الممنوعة من العمل السّياسي بالظّهور مجدّداً على السّاحة خلف أحزاب وسيطة. فقاد كل من ديميريل حزب الطّريق القويم، وبولنت أجاويد اليسار الدّيمقراطي، وأربكان حزب الرّفاه،وآلب ارسلان توركيش حزب العمل الوطني. وبعد تعديل الدستور عادت القيادات الحزبيّة القديمة الى العمل السّياسي.

هذا الامر فتح الباب أمام إجراء انتخابات عامّة مبكرة.فأوزال اعتبر أنّه إذا ما أجريتالانتخابات بشكل أسرع فإنّ المعارضة لن تجد الوقت الكافي للتّنظيم والاستعداد، وبالتّالي هذا يزيد من فرصه لتحقيق الانتصار، من هنا تمّ تحديد الانتخابات في ٢٩ تشرين الثّاني، وبنتيجة هذه الانتخابات، حصل حزب الوطن الأم على ٣،٣٦٪ من الاصوات، أعقبه الحزب الدّيمقراطي الاجتماعي برئاسة إردال إينونو (ابن عصمت إينونو) على ٢٤،٨٪ في حين جاء حزب ديميريل الطّريق القويم في المرتبة الثّالثة بحصوله على ٢،١٩ من الاصوات ثمّ حزب اليسار الدّيمقراطي بنسة ٥،٨٪ من الاصوات.من ناحية ثانية، أظهرت هذه الانتخابات تراجع شعبيّة حزب الوطن الأم، على الرّغم من انتصاره، ويعود سبب هذا التّراجع الى الآثار الاقتصاديّة والاجتماعيّة الّتي خلّفتها سياسة أوزال الاقتصاديّة اللّيبراليّة، فقد عاد معدّل التّضخّم الى الارتفاع حيث وصل الى ٨٠٪، في حين انخفضت القوّة الشّرائيّة بنسبة ٤٧٪ وذلك في الفترة الممتدّة من العام ١٩٨٠ حتّى العام ١٩٨٩، كما برزت قضايا فساد مرتبطة بقيادات الحزب وعائلة أوزال(٦٤).

أجرى أوزال تغييرات جذريّة على الصّعيدين السّياسي والاقتصادي كان لها آثارها الإيجابيّة والسّلبيّة على حدّ سواء،فعلى الصّعيد الاقتصادي، قام بخلق القطاع الخاص التّركيحيث شجّع المبادرة الفرديّة في الاقتصاد والسّياسة وفق مبدأ «دعه يعمل دعه يمر»، كما رفع الحظر عن سفر الاتراك الى الخارج الّذي كان مفروضاً بحجّة أنّه سيخرج العملة الصّعبة من البلاد، بالإضافة اليموافقته على منح رخص لمحال وأنشطة كان يعلم أنّ أصحابها من تجّار«السّوق السّوداء». وكان المجتمع متعطّشاً لهذا النّوع من الحرّيّات الّتي فجّرها أوزال بشكل فوضوي وغير منظّم في كثير من الاحيان. أمّا من النّاحية السّياسيّة فعمد أوزال الى تقديم مقاربات رأى فيها علاجاً لتوتّرات كادت تعصف باستقرار البلاد حيث استطاع تسيير أموره بنجاح مع المؤسّسة العسكريّة. فوعد قادة الانقلاب بأنّه لن يتعرّض لهم بعد تقاعدهم وأوفى بوعده. كما قام بالتّغاضي عن ممارسات بعض وزراء حكومته الّذين كانوا يصغون لتعليمات إيفرين أكثر من تعليماته. لكن أوزال في المقابل اتّخذ بعض القرارات المواجهة للجنرالات لعلَّ أهمّها رفضه توصية المجلس العسكري بتعيين قائد القوّات البرّيّة رئيساً للأركان(٦٥).

---

(٦٣) **The Making of Modern Turkey,** op. cit, p 189-190.

(٦٤) (هلال، رضا)، مرجع سابق، ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

(٦٥) (أحمد حسن، ياسر)، مرجع سابق، ص ٩١ ـ ٩٢.

وخلال صيف العام ١٩٨٩ تحوّلت مسألة خلافة إيفرين الى الهم السّياسي الاكبر في البلاد. ووجد أوزال أنّ الظّروف تسمح له بتحقيق طموحه ليكون رئيساً للجمهوريّة حيث قام بالتّرشّح الى المنصب وفي ٣١ تشرين الاوّل انتخب المجلس أوزال رئيساً ثامناً للجمهوريّة التّركيّة. لكن وصول أوزال الى سدّة الرّئاسة انعكس سلباً على حزب الوطن الأمالّذي انقسم بين جناحين، الاوّل وضمّ الإسلاميين واليمين المتطرّف بقيادة كوشى جيلر، والثّاني وضمّ اللّيبراليين العلمانيين بقيادة مسعود يلماظ. وسعى أوزال الى الحفاظ على وحدة الحزب فجاء تعيين يلدريم أكبولوت رئيساً للحزب خلفاً له والذي تولّى رئاسة الحكومة ورئاسة الحزب بعد أوزال، لكن في حزيران١٩٩١ انتخب حزب الوطن الأم قائداً جديداً هو مسعود يلماز وهو مثّل هزيمة للجناحين الإسلامي والقومي[٦٦]. وبعد تولّيه رئاسة الحكومة وجد يلماز أنّه من الافضل إجراء الانتخابات العامّة في العام ١٩٩١ عوضاً عن الانتظار الى العام المقبل حيث ستكون الاوضاع الاقتصاديّة أسوأ.وهكذا في ٢٤ آب صوّت المجلس على إجراء الانتخابات في ٢٠ تشرين الاوّل[٦٧].

تمكّن ديميريل وحزبه الطريق القويم من الحصول على ٤،٢٧٪ من الاصوات، في حين حصل حزب الوطن الأم على ٢٤٪ من الاصوات. وكما كان متوقّعاً وما كان يخشى منه، فإنّ انتخابات العام ١٩٩١ أنتجت حكومة ائتلافيّة، فقد كانت حكومة برئاسة ديميريل مع الدّيمقراطيّين الاجتماعيّين بقيادة إيردال إينونو،كما عرفت هذه المرحلة إعادة تشكيل حزب الشّعب الجمهوري بقيادة دينيز بايكال الّذي أصبح الرّئيس الرّابع لحزب الشّعب الجمهوري في أيلول ١٩٩٢[٦٨].

من ناحية ثانية، شهد العام ١٩٩٢ انقساماً جديداً في حزب الوطن الأم وذلك في أعقاب المؤتمر الاستثنائي الثّاني، حيث فشل أوزال في إيصال مرشّحه محمّد كجيجيلر واستمرار مسعود يلماز في منصب الرّئاسة،وأدّى ذلك الى وقوع استقالات جماعيّة من قبل أنصار أوزال بينهم ١٦ نائباً وعدد من مؤسّسي الحزب[٦٩].

ويمكن القول بأنّ الاستقرار كان عنوان المرحلة الاولى من حكم أوزال الّتي انتهت عام ١٩٨٩، حيث استطاع أوزال بقوّة شخصيّته وشعبيّته أن يلقي بظلّه على الحكم في تركيا في رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهوريّة، حتّى في ظل وجود ديميريل في رئاسة الوزراء. ويذهب بعض المحلّلين الى القول بأن أوزال لم يولِ أي اهتمام في تعزيز الواقع الدّيمقراطي في البلاد، فقد تلخّصت فلسفته بالعبارة التّالية (الاقتصاد أوّلاً وبعدها الدّيمقراطيّة)، فلم يحاول تعديل القوانين الّتي تحدّ من العمليّة الدّيمقراطيّة والمتوارثة من فترة الحكم العسكري مثل قانون الاتّحادات التّجاريّة وقانون التّعليم العالي وقانون الانتخابات والاحزاب السّياسيّة وقانون الصّحافة، حتى إنأوزال لم يدخل تغييرات حقيقيّة في المجتمع التّركي ولا حتّى من النّاحية

(٦٦) (هلال، رضا)، مرجع سابق، ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

(٦٧) The Making of Modern Turkey, op. cit, p 202.

(٦٨) (نور الدّين، محمّد)، **حزب الشّعب الجمهوري: بداية جديدة ودنيز ابيكال رئيساً**، شؤون تركيّة، العدد الثّاني، تشرين الاوّل ١٩٩٢، مركز الدّراسات الاستراتيجيّة والبحوث والتّوثيق، ص ٢٥ ـ ٢٩.

(٦٩) (نور الدّين، محمّد)، **الهزيمة السّياسيّة الاولى لتورغوت أوزال**، شؤون تركيّة، العدد الرّابع، صيف ١٩٩٣، مركز الدّراسات الاستراتيجيّة والبحوث والتّوثيق، ص ٤٣ ـ ٤٦.

الاقتصاديّة، كل ما في الامرأنه أوجد مساراً موازياً كقطاع خاص ما أتاح له العمل بحرّيّة وبقواعد غير مقيّدة كالّتي تعمل بها الاجهزة الحكوميّة الّتي لم يعمل على إصلاحها وتطويرها، وتدريجيّاً ما لبث الفساد المستشري في أجهزة الحكومة ان انتقل الى القطاع الخاص، فلم يساعده في النّمو والازدهار في واقع الامر سوى مناقصات الدّولة وأعمالها وإنفاقها ومواردها[٧٠] وفي ١٧ نيسان ١٩٩٣ توفّي أوزال في أنقرة عن عمر ناهز ٦٦ عاماً[٧١].

المسألة الكرديّة:

تعتبر المسألة الكردية من أكثر المشاكل الدّاخليّة تعقيداً في تركيا منذ تأسيس الجمهوريّة، في البداية ظلال تفاهم والامل يطبع علاقة الرئيس مصطفى كمال بالكرد حتى سنة١٩٢٣ حيث شاركوا إلى جانبه في حملات هضد اليونان، كما كان قد وعدهم وعوداً سياسية تتجسد في تطبيق بنود معاهدة سيفر التي تَعِد ــ وفق شروط معينة ــ بكردستان مستقلة، وفي أقل الاحوال حكم ذاتي، غير أن انتصارات مصطفى كمال العسكرية على اليونان والارمن وغيرهما دفعته إلى إلغاء اتفاقية سيفر والتوقيع على اتفاقية لوزان بتاريخ ٢٣ تموز ١٩٢٣ التي لم تعترف سوى بوجود أقلّيّات على أساس ديني، ولم تعترف بأقلّيّات عرقيّة[٧٢].

أدّى هذا الامر الى اندلاع انتفاضات في الاوساط الكرديّة ضدّ توجّهات الدّولة القوميّة العلمانيّة بعد تأسيس الجمهوريّة بفترة وجيزة حيث قاموا بسبعَ عشْرةَ انتفاضة بين عامي (١٩٢٥ و١٩٣٨) أهمّها انتفاضة الشّيخ سعيد الكردي عام ١٩٢٥، وانتفاضة آغري عام ١٩٢٨، وانتفاضة ديرسيم عام ١٩٣٨. وقدواجهت تركيا الكمالية هذه الثورات بقمع ساحق وسار حكام تركيا بعد ذلك على نهج أتاتور كفي تعامله مع الاكراد[٧٣].

يُشكّل الأكراد في تركيا ثاني أكبر مجموعة عرقية بعد العرق التركي حيث يقدّرون بين ١٢ و١٥ مليوناً، وعدم الاعتراف بالاكراد استتبعه بطبيعة الحال رفض منحهم ما يمكّنهم من تجسيد هويّتهم المستقلّة ثقافيّاً وسياسيّاً مثل حق التّعلّم باللّغة الكرديّة أو تأسيس جمعيّات تُعنى بالشّأن الكردي بكافة جوانبه.

وأخذت المسألة الكرديّة بعداً جديداً منذ اندلاع المواجهات المسلّحة جنوب شرق البلاد عام ١٩٨٤، حيث لقيت تعاطفاً واسعاً سواء في الغرب أوفي العديد من دول العالم الثّالث، حتّى إنّه بات يُنظر اليها على أنّها حركة تحرّر وطنيّة. بالمقابل، فإنّ الرّواية التّركيّة للمسألة الكرديّة تبدو مختلفة بشكل كامل، فالرّواية الرّسميّة التّركيّة ترفض الاعتراف بوجود مشكلة كرديّة، بل مشكلة إرهاب مدعوم خارجيّاً، وأزمة اقتصاديّة ــ اجتماعيّة في المناطق الجنوبية الشرقيّة للبلاد، لكن كلا الرّؤيتين لا تقدّمان مقاربة شاملة، إذ إن التّعمّق في دراسة المسألة الكرديّة يُظهر تعدّد أوجهها وأبعادها وحجم التّعقيدات الّتي تتضمّنها.

(٧٠) (أحمد حسن، ياسر)، مرجع سابق، ص ٨٨.

(٧١) (نور الدّين، محمّد)، **الوقائع السّياسيّة**، العدد الثّامن، كانون الاوّل ١٩٩٢، مركز الدّراسات الاستراتيجيّة والبحوث والتّوثيق، ص ٧٣.

(٧٢) (ولد احمد سالم، سيدي احمد)، كرد تركيا والعمل المسلح، ص٧٥ ـ ٧٦ في الكرد: دروب التّاريخ الوعرة، تحرير لقاء مكّي، ملفات الجزيرة، ٢٠٠٦.

(٧٣) **تركيا الجمهوريّة الحائرة**، مرجع سابق، ص ٧٢.

بدايةً من الملاحظ أنّ القضيّة الكرديّة تختلف في العديد من النّواحي عن معظم النّزاعات العرقيّة الّتي شهدتها العديد من الدّول، مثل البوسنة، ليبيريا ورواندا... فعلى الرّغم من مرور أكثر من ثلاثة عقود على بداية الصّراع المسلّح وسقوط آلاف القتلى، فإنّ التّوتّر الاجتماعي بين الاكراد والاتراك يبقى في حدوده الدّنيا. في حين تظهر الوقائع أن نسبة معتبرة من النّخب السّياسيّة والاقتصاديّة التّركيّة هي من أصول كرديّة، بمن فيهم رؤساء جمهوريّة سابقون. لكن من ناحية ثانية، وعلى عكس ما تدّعيه السّلطات التّركيّة، فإنّ الواقع الكردي يشكّل التّحدّي الدّاخلي الاكبر الّذي تواجهه تركيا، فوجود مجموعة معتبرة من السّكّان تتبنّى وتتمسّك بهويّة مختلفة عن هويّة غالبيّة سكّان البلاد وتشعر بوجود تمييز يمارس ضدّها على أساس هذه الهويّة،سيؤدّي بطبيعة الحال الى حصول توتّر قومي ولو محدوداً،وهو أمر واقع لا يمكن تجاهله.

وإلى جانب البعد العرقي، فإنّ المسألة الكرديّة تتضمّن أبعاداً اجتماعيّة وسياسيّة واقتصاديّة وإيديولوجيّة وحتّى دوليّة، تتفاوت درجة تأثيرها تبعاً لاختلاف الظّروف. وتعود جذور الموضوع الكردي الى تاريخ إعلان الجمهوريّة، وارتبطت بالمبادئ الّتي تبنّاها أتاتورك والّتي استندت الى النّموذج الغربي لبناء الدّولة، وبالتّحديد الى التّجربة الفرنسيّة. وكان مبدأ القوميّة بمثابة الشّرارة الّتي أجّجت المسألة الكرديّة. فقد قامت الجمهوريّة على أساس القوميّة التّركيّة، الا أنّ الحيّز الجغرافي الّذي قامت عليه كان يحوي إثنيّات متعدّدة نتيجة الهجرات الّتي شهدتها منطقة الاناضول أواخر القرن التّاسع عشر وبداية القرن العشرين، فقد عرفت مختلف مناطق الامبراطوريّة العثمانيّة هجرات واسعة الى قلب السّلطنة، أضف الى ذلك، ونتيجة حملات القمع الّتي تعرّض لها المسلمون في شمال القوقاز على يد روسيا القيصريّة، دفعت العديد من هؤلاء للّجوء الى الاناضول. وهكذا عندما تأسّست الجمهوريّة عام ١٩٢٣ كانت تضم العديد من الاقليّات ذوي الاصول العرقيّة المختلفة، مثل الالبان والسّلاف واليونان والشّركس والشّيشان(٧٤).

هكذا أصبح مصطلح «تركيا» يشير الى مجتمع قومي جديد يستطيع بموجبه الافراد، بغض النّظر عن عرقهم، الاندماج فيه، وبالتّالي بات كل من يعيش ضمن حدود الدّولة التّركيّة ويقبل بمبادئ الجمهوريّة الاساسيّة، مواطناً تركيّاً، بغضّ النّظر عن العرق الّذي ينتمي اليه. لكن من ناحية ثانية، عنى هذا الامر أنّ الانتماء لتركيا يوجب على الفرد كبت هويّته العرقيّة. هذه المقاربة لم تقدّم حلولاً للّذين لم يكن لديهم الاستعداد للتّخلّي عن هويّاتهم مقابل حصولهم على هويّة قوميّة جديدة، وفي هذا السّياق جاءت إشكاليّة غالبيّة الاكراد في تركيا. لكن في السّياق نفسه كانت هناك أعداد معتبرة من الاكراد، خصوصاً أولئك الّذين هاجروا الى غرب البلاد سواء قسراً أم طوعاً، اندمجوا في المجتمع التّركي وتبنّوا لغته ومعتقداته الاجتماعيّة والثّقافيّة، وأصبحوا فاعلين في مختلف الدّوائر السّياسيّة والاجتماعيّة.

غير أن هذا لا يغيّر المعادلة كلياً، إذيبقى الاكراد الاثنيّة الوحيدة في البلاد الّتي حافظت بشكل عام على هويّتها وخصوصيّتها، ولهذا الامر عدّة أسباب أوّلها العامل الدّيمغرافي،

(٧٤) (Cornell, Svante E.), **The Kurdish Question in Turkish Politics**, Foreign Policy Research Institute, 2001, pp 31-46.

فالاكراد ــ من دون شك ــ يشكلون أكبر مجموعة غير تركيّة في البلاد. ثانياً، الجغرافيا، حيث يستوطن الاكراد منطقة بعيدة عن المركز السّياسي والاداري للدّولة إضافة الى تعقيداته الطّوبوغرافيّة. ثالثاً، على عكس المجموعات الاثنيّة الاخرى، فإنّ الاكراد هم من سكّان البلاد الاصليين، وليسوا مجرّد مجموعات مهاجرة، الّتي ونتيجة الظّروف الصّعبة الّتي دفعتهم للهجرة باتوا أكثر استعداداً لتبنّي هذه الهويّة القوميّة الجديدة. رابعاً، إنّ الاكراد يختلفون عن المجموعات العرقيّة الاخرى من حيث تنظيمهم الاجتماعي القائم على البنيان القبلي والإقطاعي، وهو عامل يبقى مؤثّراً حتّى يومنا هذا. فقديماً لجأت السّلطنة العثمانيّة الى زعماء القبائل لفرض سيطرتها على المناطق الكرديّة، في حين أنّ من كان يقف منهم مع السّلطنة في حروبها كان يحصل على مكافاءات سخيّة. لكن بالمقابل، قادت مجموعة من زعماء القبائل العديد من الانتفاضات بوجه السّلطنة غير أنّ هذه الانتفاضات كانت ذات طبيعة قبليّة، ولم تكن ذات طبيعة قوميّة شاملة(٧٥).

وتستخدم الزّعامات القبليّة الكرديّة مكانتها الاجتماعيّة والدّينيّة كقاعدة للنفوذ السّياسي داخل النّظام التّركي، وهذا الامر سمح لهم بالسّيطرة على الواقع السّياسي في جنوب شرق البلاد، وانطلاقاً من ثقتهم بالدّعم الشّعبي الّذي يتمتّعون به سعوا الى الوصول الى المراكز القياديّة في الاحزاب الكبرى، أو دعموا الاحزاب الصّغيرة أو حتّى التّرشّح بصورة منفردة، ولعلّ أبرز مثال على ذلك النّجاح الكبير الّذي حقّقه الحزب الشّعبي القومي الدّيمقراطي في انتخابات العام ١٩٨٣ في عدد من المقاطعات الكرديّة عبر القيام بتحالفات محلّيّة. أمّا الثّمن الّذي دفعته الزّعامات الكرديّة مقابل تمثيلهم للمكوّنات الاجتماعيّة والدّينيّة فقد تمثّل بالتّوقّف عن أي مطالبات تتعلّق بالحقوق القوميّة للأكراد، وقد عمدت بعض المجموعات الكرديّة الانفصاليّة في المقاطعات الشّرقيّة في أواخر السّبعينيّات الى الوقوف في وجه الزّعامات التّقليديّة وممارساتها، الا أنّ غالبيّة الاكراد لم يلجأوا في هذه المرحلة الى ممارسة العنف(٧٦).

وشجّعت الدّولة التّركيّة على تعزيز نظام العلاقات الاجتماعيّة والقيم التّقليديّة والعشائريّة في الوسط الكردي، وهي استراتيجيّة ورثتها عن الحقبة العثمانيّة لكن مع تعديلات جديدة. ويعزّز هذا الامر حالة الانقسام داخل المجتمع الكردي وهو ما يسمح للدّولة من جهة، بالتّغلغل فيه والتّحكّم بتطوّراته واتجاهاته، ومن جهة ثانية استمرار هيمنة القوى التّقليديّة الّتي تلعب دور الوساطة بين الدّولة والمجتمع الكردي. وأخيراً، إنّ الحضور المؤثّر لهذه القوى التّقليديّة يضعها في مواجهة البنية الحداثيّة لحزب العمّال الكردستاني وهو ما يضع هذا الحزب أمام تحدّيات اجتماعيّة وثقافيّة تستنزف قواه وتعيق حركته بين النّاس(٧٧).

غالباً ما توصف فترة الاربعينيّات والخمسينيّات بأنّها سنوات الهدوء فيما يتعلّق بالحراك الكردي المنظّم، لكن وعلى الرّغم من ذلك، ولأنّهم أكبر أقلّيّة إثنيّة في البلاد، كان الاكراد الهدف الاساس لسياسة الدّولة التركية

(٧٥) ibid.

(٧٦) (S. Harris, George),op. cit, p 17-18.

(٧٧) (محفوظ، عقيل)، **تركيا والاكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكرديّة؟**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، الدّوحة، ٢٠١٢.

القائمة على دمج الاقلّيّات في البوتقة الوطنية. وعلى الرّغم من منع استخدام مصطلح الكرد أو كردستان، واعتبار الدّولة أنّ الاكراد هم من أصول تركيّة، الا أن المسألة الكرديّة كانت تُتداول على نطاق واسع في البلاد بين المسؤولين الاتراك، حيث كانت هذه المداولات تعبّر بشكل واضح عن القلق الكبير الّذي كان يعتري هؤلاء المسؤولين من الاكراد الّذين رأوا فيهم خطراً داهماً على وحدة الدّولة التركيّة. وكان أكثر ما يخيف الاتراك نشوء تحالف بين القوميين الاكراد مع القوى الغربيّة بهدف تقسيم البلاد. هذه الرّيبة التّركيّة الدّائمة من الاكراد والّتي ترافقت مع الانكار الدّائم للخصوصيّة الكرديّة وسياسة الدّمج، لم تنجح في وضع حدّ لطموحات الاكراد، بل على العكس بدأت مطالب الاكراد السّياسيّة والثّقافيّة منذ ستّينيّات القرن الماضي تتمظهر بشكل واسع(٧٨).

وقد بدأت المسألة الكرديّة تأخذ أبعادها السّياسيّة منذ نهاية السّتّينيّات وبداية السّبعينيّات وذلك حين بدأ النّشاط السّياسي للأكراد يتعزّز في عدد من الاحزاب التّركيّة مثل الحزب الدّيمقراطي، حزب العمّال التّركي. كما قامت مجموعات كرديّة متأثّرة بتجربة الحزب الدّيمقراطي الكردستاني في العراق، وبشكل سرّي، بتشكيل الحزب الدّيمقراطي الكردستاني في تركيا. هكذا أصبحت هذه الاحزاب تمثّل الاطار الابرز للنّشاط السّياسي الكردي، وهو ما ترافق مع تعبئة متصاعدة للأكراد في المدن. لكن إصرار تركيا على سياستها المتشدّدة تجاه الاكراد، وفشلها في تبنّي مقاربة بنّاءة قائمة على الحوار، أدّيا خلال السّبعينيّات الى دفع الاكراد نحو التّطرّف، الّذي برز في أهم تجلّياته عبر حزب العمّال الكردستاني(٧٩).

من هنا بات الحديث عن وجود انقسام إيديولوجي حقيقي في ما بين الفاعلين السّياسيّين الاكراد: تبنّى الجناح الاوّل المبادئ الماركسيّة، في حين أنّ الجناح الثّاني تبنّى رؤية قوميّة أكثر تقليديّة وقريبة من رؤية مصطفى البرزاني وحزبه الدّيمقراطي الكردستاني. وركّز اليسار الكردي على موضوع الإصلاح الاقتصادي الاجتماعي في جنوب شرق البلاد والاتّجاه نحو مزيد من المساواة من خلال تفكيك البنى القبليّة، وصولاً الى حد الدّعوى لبناء النّظام الاشتراكي. وكان من الطّبيعي أن تلقى هذه الرّؤية رفضاً شديداً ومقاومة عنيفة من المجموعات اليمينيّة الكرديّة والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبنى القبليّة التّقليديّة. لكن اليمين الكردي لم يستطع تحقيق نجاحات تذكر في مواجهته مع القوى الكرديّة اليساريّة، وذلك لسببين أساسيّين: الاوّل الانقسام القبلي الدّاخلي الّذي أدّى من ناحية الى إضعافهم ومن ناحية ثانية الى مقبوليّتهم عند الجمهور الكردي، والسّبب الثّاني نفي قياداتهم الاساسيّة الى شمال العراق وذلك في أعقاب انقلاب العام ١٩٧١، حيث تمّ لاحقاً اغتيالهم هناك(٨٠).

إذاً شهدت سنوات السّبعينيّات توجّه الاكراد أكثر فأكثر نحو اليسار المتشدّد، وهو ما ترافق مع ارتفاع مستوى النّزوح الى المناطق المدينيّة غرب البلاد،والازدياد الكبير في حجم الطلبة الجامعيّين. هذان الامران عزّزا وعي الاكراد

(٧٨) (Gunes, Cengiz), **Political Reconciliation in Turkey: Challenges and Prospects**, in Cengiz Gunes, and Walet Zeydanlioglu (eds), Kurdish Question in Turkey: New Perspectives in Violence, Representation and Reconciliation Routledge, New York, 2013.

(٧٩) Ibid.

(٨٠) (Cornell, Svante E.), op. cit.

حول قضيّة اللامساواة الاقتصاديّة والسّياسيّة ما بين الجنوب شرق وباقي البلاد[٨١]. وبعد انقلاب العام ١٩٧١ تعرّض الاكراد لحملات اعتقال واسعة، فتمّ اعتقال الآلاف في المناطق الكرديّة وزجّهم في السجون، ويذكر وزير الدّاخليّة التّركي ٣ أسباب أساسيّة لهذا الانقلاب[٨٢]:

- صعود اليسار المتشدّد
- ردّ اليمين المتطرّف
- المسألة الانفصاليّة في شرق البلاد

في هذا السّياق جاء قرار إغلاق حزب العمّال التّركي، فهذا الحزب، مدفوعاً من قبل أعضائه الاكراد، وفي إطار رؤيته الإيديولوجيّة اليساريّة، اعتبر في العام ١٩٧٠ أنّ هناك مشكلة عرقيّة في تركيا. لكن مجرّد تطرّق الحزب الى العامل العرقي جعل المحكمة العليا التّركيّة تقوم بإصدار قرار بحل الحزب بعد الانقلاب، وجاءت انتخابات العام ١٩٧٣ الّتي نجح خلالها حزب الشّعب الجمهوري في تحقيق الانتصار، لتبرز الانقسام السّياسي الكردي بين حزب الشّعب الجمهوري من جهة، وبين كل من حزب العدالة وحزب السلامة الوطني من جهة أخرى[٨٣].

وكان الاكراد خلال هذه المرحلة يعانون من العنصريّة الشّديدة الّتي تمارس تجاههم، في المدارس والوظائف وحتّى في وسائل الاعلام لا سيّما الصّحف، حيث كانوا يعاملون على أساس أنّهم أقل شأناً من الاتراك. هذا الامر جعل جزءاً كبيراً من الاكراد ــ لاسيّما سكّان المدن ــ ينضم الى القوى اليساريّة بكافّة أجنحتها كونها لم تستطع أن تعيش تراثها وتمارس لغتها إلا في أجواء بعيدة عن الشّوفينيّة القوميّة والتّعصّب الإيديولوجي. من هنا كان الاكراد يمثّلون نسبة كبيرة من أعضاء المنظّمات اليساريّة والاحزاب الاشتراكيّة العلنيّة ـ السّرّيّة. بل إن عدداً من المفكّرين الاكراد كانوا يقودون بعض هذه التّنظيمات، من هنا نمت الحركة الكرديّة وتوزّع كوادرها سواء كأفراد في مجالات مختلفة أو ضمن لواء الحركة اليساريّة الكرديّة[٨٤].. وبعد تبنّي حزب الشّعب الجمهوري لمبادئ وأفكار يسار الوسط نجح في انتخابات العام ١٩٧٣ باستقطاب كتلة مهمة منالاصوات الكردية[٨٥].

بالمقابل، فإنّ التّوجّه الجديد لحزب الشّعب الجمهوري جعله يخسر معظم أصوات الاعيان الاكراد، الّذين مالوا للتّصويت لحزب العدالة، بالاضافة الى حزب السلامة على الرّغم من موقف ديميريل من المسألة الكرديّة الّذي عبّر عنه في أكثر من مناسبة، ففي العام ١٩٧٣ أعلن ديميريل صراحة أنّ «على كل من لا يشعر بأنّه تركي، أو لا يشعر بالسّعادة له الحرّيّة بالذّهاب الى أي مكان آخر». وبعد تولّيه رئاسة الحكومة في أواخر العام ١٩٧٤، نتيجة تشكيله للجبهة الوطنيّة مع كل من حزب السلامة وحزب الحركة الوطنيّة، صرّح ديميريل

(٨١) (Gunter, Michael M.), **The Kurds in Turkey: A Political Dilemma**, Westview Press, Colorado.1990, pp. 60-62.

(٨٢) (Mcdowall, David), A Modern History of the Kurds, I.B. Tauris, 5th edition, New York, 2007, p 412.

(٨٣) (Barkey,Henri J. & Fuller, Graham E.), Turkey's Kurdish Question, Rowman & littlefield Publishers, Maryland, 1998, p 15.

(٨٤) (الدّاقوقي، ابراهيم)، **أكراد تركيا**، دار ئاراس للطّباعة والنّشر، أربيل، ٢٠٠٨، ص ١٥٩.

(٨٥) (Mcdowall, David), op. cit, p 412.

بأنّ «هناك ضرورة لتتريك هذه المناطق [الكرديّة] العاصية من الامّة التّركيّة»[٨٦].

لكن تدريجيّاً، بدأ التّململ يتصاعد في صفوف الاكراد من الطّريقة الّتي تتم بها مقاربة قضيّتهم على الصّعيد الوطني. فبالنّسبة الى الاكراد اليساريين، صحيح أنّ حزب الشّعب الجمهوري كان تعهّد بالعمل على تنمية المناطق الشّرقيّة اقتصاديّاً واجتماعيّاً، الا أنّه كان يتجنّب الاشارة الى الاكراد بالاسم في حين استمرّت المقاربة الامنيّة هي السّياسة الرّسميّة التّركيّة فيما يعلّق بالمسألة الكرديّة، وذلك وبحسب الهدف المعلن، لإنهاء أعمال العنف في البلاد، لكن على أرض الواقع، كان يُغضّ الطرف عن أعمال العنف الّتي يقوم بها اليمين المتطرّف. وبحلول العام ١٩٧٨ كان يُقتل في المنطقة الشّرقيّة أكثر من ٢٠ شخصاً يوميّاً، وبعد مجزرة كهرمنمراس قام أجاويد بوضع المنطقة الكرديّة كلّها تحت الاحكام العسكريّة. وبشكل عام، فإنّ معظم القوى اليساريّة التّركيّة كانت تقر بوجود مشكلة إثنيّة في البلاد، وبالتّالي كانت تعترف بالمسألة الكرديّة، لكنّها كانت تتعامل معها على أساس أنّها مسألة قابلة للتّأجيل حتّى انتصار الثّورة الاشتراكيّة في البلاد[٨٧].

وفي هذه الاجواء تمّ تأسيس حزب العمّال الكردستاني كحزب سياسي يتبنّى المبادئ الماركسيّة ــ اللّينينيّة عام ١٩٧٨، داعياً الى بناء دولة كرديّة ماركسيّة. ومنذ البداية حدّد حزب العمّال الكردستاني المجتمع القبلي الكردي كهدف أساسي لكفاحه الثّوري، معتبراً أنّ كردستان هي منطقة خاضعة للاستعمار، حيث يقوم زعماء القبائل بالتّعاون من الفئات البورجوازيّة في المجتمع الكردي بمساعدة الدّولة التّركيّة على استغلال الطّبقات الادنى في المجتمع. كما هدف الحزب الى «التّخلّص من تناقضات المجتمع المتوارثة من العصور الوسطى»، والمقصود بهذا الطّرح البُنى الاقطاعيّة والقبليّة والطّائفيّة الدّينيّة[٨٨]. وقد تفاقمت المسألة تدريجيّاً مع الهجرة القسريّة وارتفاع معدّلات البطالة والتّحوّل السّريع الى المدن، بالإضافة الى شعور الاكراد بانتقاص الدّولة لحقوقهم الثّقافيّة. وفي هذا السّياق، توجد وجهتا نظر لدى الاكراد، الاولى تقوم على أساس المطالبة بالحصول على الحرّيّات الّتي تتضمّن استخدام اللّغة والحصول على المواطنة الكاملة، أمّا الثّانية، فتقوم على المطالبة بإقامة دولة كرديّة على الاراضي التّركيّة.

وألقى انقلاب العام ١٩٨٠ بثقله الكبير على المسألة الكرديّة الّتي تحوّلت الى جزء أساسي من الازمة السّياسيّة والامنيّة والعسكريّة في البلاد، حيث قرّرت قيادة الانقلاب التدخل عسكريّاً بشكل مباشر في المنطقة منذ أيلول من نفس العام، في حين اضطرّ زعيم حزب العمّال الكردستاني عبدالله أوجلان للهرب مع عدد من شركائه الى سوريا. بعدها بدأت حملة اعتقالات واسعة طالت بمعظمها القوى اليساريّة، وشملت العديد من الاكراد. وعلى الرّغم من أن الارقام شبه الرّسميّة أشارت الى اعتقال حوالي ٤٥٠٠ مواطن كردي، الا أنّ عدداً من منظّمات حقوق الانسان أشار الى أن الفترة الممتدّة من العام ١٩٨٠ حتّى العام ١٩٨٢ شهدت اعتقال

(٨٦) Ibid, pp 412, 414.
(٨٧) Ibid, pp 414-415.
(٨٨) (Gunter, Michael M.), op. cit, pp. 60-62.

أكثر من ٨١٠٠٠ مواطن كردي[٨٩]. كما قامت محكمة ديار بكر العرفيّة بإصدار عشرات أحكام الاعدام بحق مواطنين أكراد[٩٠]. ويعبّر هذا الوضع عن حجم تأزم المسألة الكرديّة، وذلك عكس ما كان يحاول قادة الانقلاب التّرويج له. وحقيقة أنّ انتشار ثُلُثَي الجيش التّركي في المناطق الكرديّة أكبر دليل على ذلك. وإذا كان دستور العام ١٩٦١ قد مثّل نقلة نوعيّة من حيث الحرّيّات الّتي منحها، جاء دستور العام ١٩٨٢ ليحدّ من الحرّيّات العامّة للأفراد والتّنظيمات، خصوصاً في المادّة ١٤ منه الّتي منعت العمل السّياسي على الأسس الطّبقيّة والطّائفيّة والعرقيّة في استهداف واضح لليساريين والاكراد[٩١].

ومنذ العام ١٩٨٤ بدأت طبيعة العلاقة الّتي تجمع الاكراد بالدّولة التّركيّة تشهد تحوّلات كبيرة وذلك مع إعلان حزب العمّال الكردستاني دخول مرحلة المواجهات المسلّحة[٩٢]. وقد أعانت تضاريس المنطقة الوعرة متمرديالحزب في حربهم ضد الجيش التركي،حيث اتخذوا من كردستان العراق منطقة تحمي قواعدهم الخلفية، وكانت الحكومة التركية قد بدأت تطبيق قانون الطوارئ في الاقاليم الكردية سنة ١٩٧٩. وبدا أن عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي أكثر فترات الصراع بين الاكراد والجيش التركي دموية، فقد قامالجيش التركي بتعقب المسلحين واتهم بتدمير آلاف القرى الكردية وتهجير العديد من الاسر إلى داخل تركيا.[٩٣]. وأظهرت شراسة الحزب في القتال ولفترات طويلة أوّلاً القدرات التّنظيميّة الكبيرة الّتي يتمتّع بها، وثانياً عدم رضا الاكراد عن الواقع الّذي يعيشونه في تركيا، وثالثاً قدرة الحزب على تعبئة الموارد الخارجيّة، الّتي يمكن تقسيمها الى ثلاث فئات[٩٤]:

- دعم الدّول الّتي لها خصومة مع تركيا، مثل الاتّحاد السّوفياتي، اليونان، سوريا وغيرها.
- الدعم الّذي قدّمه المغتربون الاكراد خصوصاً المتواجدين في غرب أوروبا، وبالتّحديد في كل من ألمانيا والسّويد.
- الموارد الماليّة الّتي أتت من تجارة إنتاج وتهريب المخدّرات الى دول أوروبا الغربيّة.

وقد عمدت السّلطات التركية الى مواجهة هذه المجموعات الكرديّة عبر تبنّي مجموعة من الإجراءات والتّدابير أهمّها[٩٥]:

- تشكيل «حرّاس القرى» بهدف حماية القرى الّتي تتعرّض لهجمات حزب العمّال الكردستاني، وهذه المجموعات تتألّف من العشائر الكرديّة الموالية للدّولة.
- فرض حال الطّوارئ في المناطق الكرديّة الاكثر تعرّضاً لنشاطات حزب العمّال.
- استخدام القوّة العسكريّة لقمع حزب العمّال الكردستاني.
- تفريغ القرى من سكانها وصولاً الى

(٨٩) (Mcdowall, David), op. cit, p 416.
(٩٠) (الدّاقوقي، ابراهيم)، مرجع سابق، ص ١٩٢.
(٩١) (Mcdowall, David), op. cit, p 416.
(٩٢) (ثلجي، محمد)، أزمة الهويّة في تركيا: طرق جديدة للمعالجة، في **تركيا تحدّيات الدّاخل ورهانات الخارج**، تحرير محمّد عبد العاطي، الدّار العربيّة للعلوم، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٨٧ ـ ١٠٨.
(٩٣) (ولد احمد سالم، سيدي احمد)، مرجع سابق.
(٩٤) (Cornell, Svante E.), op. cit.
(٩٥) **تركيا الجمهوريّة الحائرة**، مرجع سابق، ص٧٢ ـ ٧٣.

تدميرها لمنعها من التّحوّل لمأوى للمقاتلين الاكراد.

هذا التّصلّب في المواقف بين الفريقين (حزب العمّال الكردستاني والسّلطات التّركيّة) أدّى الى تقلّص الخيارات أمام أكراد تركيا، فإمّا الوقوف الى جانب الدّولة التّركيّة، وبالتّالي التّحوّل الى مواطنين أتراك مع ما يقدّمه هذا الخيار من مكاسب، وذلك مقابل التّخلّي عن هويّتهم العرقيّة، أو الانضمام الى حزب العمّال في معركته ضدّ الدّولة التّركيّة، وبالتّالي بات الحديث عن أي حوار سلمي لحل المسألة يستدعي غضب الفريقين المتخاصمين، فالدّولة التّركيّة حاصرت نفسها من خلال ربط الهويّة الكرديّة بعنف حزب العمّال ولم تميّز بينهما.

وقد عانى حزب العمّال الكردستاني من عدّة انتكاسات خصوصاً لناحية العنف الّذي مارسه على المجموعة العرقيّة الّتي يمثّلها، وهو ما أحبط العديد من الاكراد، وجعلهم لا يفرّقون بين القمع الّذي تمارسه أجهزة الدّولة والقمع الّذي يمارسه حزب العمّال الكردستاني، أضف الى ذلك، لم تلق الايديولوجيّة الماركسيّة ــ الليّنينيّة الّتي تبنّاها الحزب قبولاً واسعاً في الوسط الكردي، خصوصاً في الارياف لتتحوّل هذه الايديولوجيا تدريجيّاً الى عبء على الحزب ومناصريه. من ناحية ثانية، وعلى الرّغم من حماسته لهذه الايديولوجيا، لم يتمكّن حزب العمّال الكردستاني من البقاء بعيداً عن سياسة القبائل وعلاقاتها الّتي كان بالاساس يسعى الى التّخلّص منها. فبسبب النّفوذ الّذي يتمتّعون به في الوسط الكردي، اضطُرَّ حزب العمّال الكردستاني الى إجراء مفاوضات مع الزّعامات القبليّة لأنّ نجاحه باستقطابهم عنى النّجاح باستقطاب العشائر بأكملها، وهي فرصة لا يمكن للحزب تفويتها، وبحسب العديد من المتابعين للشّأن الكردي، بات لحزب العمّال الكردستاني مصلحة في الحفاظ على البنيان القبلي للأكراد(٩٦).

تجدر الاشارة هنا الى أن موضوع دولة كردستان لم يحظَ بتعاطف غالبيّة الاكراد في تركيا، خصوصاً في أعقاب فشل محاولة إقامة فدراليّة شمال العراق في أوائل التّسعينيّات، والّتي أدّت في النّهاية الى معاناة اقتصاديّة ومعارك فئويّة، وهو ما انعكس ارتفاعاً في نسبة مؤيّدي الاستمرار ضمن الدّولة التّركيّة، خصوصاً مع سعي تركيا للانضمام الى الاتّحاد الاوروبي وما يمكن أن يحمله لهم ذلك من تعزيز الدّيمقراطيّة والتّنمية الاقتصاديّة.

وشكّل انتهاء الحرب الباردة ضربة لحزب العمّال الكردستاني، صحيح أن حرب الخليج منحته العديد من المكاسب نتيجة العمليّة العسكريّة الّتي قادتها الولايات المتّحدة ضد العراق، وأدّت عمليّاً الى نوع من الوضع الخاص لشمال العراق بعيداً عن السّلطة المركزيّة في بغداد، حيث حصل اتّفاق لتقاسم السّلطة وبرعاية أمريكية، بين كل من رئيس الحزب الدّيمقراطي الكردي بزعامة مسعود البرزاني، وبين الاتّحاد الدّيمقراطي الكردستاني بزعامة جلال طالباني، وكان لتركيا دورٌ بارزٌ في التّوصّل الى هذا الاتّفاق ودعم تنفيذه في محاولة لإبقاء حزب العمّال الكردستاني بعيداً عن هذه المنطقة. لكن النّزاع الّذي اندلع بين كل من طالباني والبرزاني حال دون تمكين تركيا من تحقيق هذا الهدف، لتتحوّل منطقة شمال العراق الى منطقة فراغ سلطوي، وهو ما يتوافق

(٩٦) Ibid.

وأهداف حزب العمّال الكردستاني[٩٧].

وعمد أوجلان الى نقل مركز قيادته الى شمال العراق، حيث فرض سيطرة شبه مطلقة على المنطقة، وبحلول العام ١٩٩٤، بات لحزب العمّال الكردستاني الكلمة العليا في جنوب شرق تركيا، وبات العديد من قرى وبلدات هذه المنطقة عمليّاً خارجاً عن سيطرة الدّولة التّركيّة، في حين أظهرت حرب العصابات الّتي خاضها أوجلان وحزبه عدم جهوزيّة الجيش التّركي لهذا النّوع من الحروب، في ظل عدم تمييز العمليّات العسكريّة التّركيّة بين المدنيين الاكراد وبين عناصر حزب العمّال الكردستاني، وفي ظل هذه الاجواء ارتفع منسوب التّأييد الّذي يتمتّع به[٩٨].

بدأ هذا الوضع يتغيّر منذ منتصف التّسعينيّات، خصوصاً من خلال إدراك القيادة التّركيّة أهمّيّة عدم إثارة المدنيين الاكراد ضد الدّولة التركيّة، فبدأت تتبنّى مقاربة أوسع لحل المشكلة في جنوب شرق البلاد، تقوم على بُعدين، أمني وتنموي، وبدأت بما يشبه حملة علاقات عامّة هدفت الى تسليط الضّوء على المنشآت الصّحّيّة والتّربويّة الّتي تنوي بناءها في هذه المنطقة، في حين بدأ الجيش التّركي يتكيّف مع طبيعة المعارك الّتي يخوضها حزب العمّال الكردستاني، وقام بنقل المعركة الى معقل الحزب شمال العراق، حيث نجح ببناء شريط أمني شبيه بالّذي كان موجوداً في لبنان إبّان الاحتلال الاسرائيلي، وهو ما أضعف موقف حزب العمّال في تلك المنطقة.

يمكن القول إنّ مشكلة تركيا الكرديّة الدّاخليّة هي عبارة عن خليط من القضايا المترابطة؛ أوّلها كيفيّة حل مسألة عقيدة الدّولة الرّسميّة القائلة بـ «أُمّة ودولة واحدة غير قابلة للتّجزئة»، مع وجود لأكثر من اثني عشر مليوناً من البشر ينتمون الى أصول إثنيّة مختلفة ويتمتّعون بخلفيّة ثقافيّة مغايرة، ومطالبة قسم لا يستهان به منهم بحقوق متميّزة بسبب هذه الفوارق، وبات هذا المبدأ عنصراً أساسيّاً من عناصر وجود الدّولة التّركيّة، كما ينص دستور العام١٩٨٢[٩٩](*). فالحكومات التّركيّة المتعاقبة تنظر الى المشكلة الكرديّة على اعتبارها مشكلة صِرْف عسكريّة، حيث تغلب في هذا المجال وجهة نظر المؤسّسة العسكريّة والقوى القوميّة المتشدّدة على الطّروحات الّتي تدعو الى التعاطي مع المسألة الكرديّة من زاوية مرنة ومنفتحة عبر إقرار الحقوق الثّقافيّة وصولاً الى مناقشة الصيغ العمليّة للعيش المشترك بين الاكراد والاتراك[١٠٠]، وهو ما كان يدعو اليه الرّئيس الرّاحل تورغوت أوزال الّذي حاول مقاربة المسألة الكرديّة من زاوية اقتصاديّة بهدف تعطيل النّزعة الانفصاليّة الّتي كانت تتفاقم في ظل الحرمان والتّخلّف والفقر والبطالة، كما عمد أوزال الى الشّروع في الحوار بالواسطة مع حزب العمّال الكردستاني ما أدّى الى إعلان هذا الاخير وقفاً لإطلاق النّار من جانب واحد في آذار ١٩٩٣. لكن في ظل

(٩٧) Ibid.

(٩٨) Ibid.

(٩٩) (كرامر، هيانتس)، مرجع سابق، ص ٧٨ ـ ٧٩، ٨٢.

(*) هذا الامر يفسّر نسبة الرّفض المرتفعة لهذا الدّستور في المقاطعات الجنوبيّة الشّرقيّة ذات الغالبيّة الكرديّة في الاستفتاء على الدّستور عام ١٩٨٢..

(١٠٠) محمّد نور الدّين، «**الفيل» التّركي و«الذّبابة» الكرديّة**، شؤون تركيّة، العدد الثّاني، تشرين الاوّل ١٩٩٢، مركز الدّراسات الاستراتيجيّة والبحوث والتّوثيق، ص ٢٢ ـ ٣٣.

استمرار الحكومات التّركيّة بالتّعامل مع الواقع الكردي بهذه الطّريقة، فإنّ حل هذه المشكلة لا يبدو أنّه بمتناول اليد(١٠١).

الحركة الإسلاميّة في تركيا

شكّل فوز الحزب الدّيمقراطي بقيادة عدنان مندريس في أوّل انتخابات تعدّديّة في تركيا عام ١٩٥٠ حدثاً بالغ الاهمّيّة في التّاريخ السّياسي لتركيا الكماليّة،فقد جاءت هذه الانتخابات لترجّح كفّة الحزب الّذي شكّل الدّين عنصراً قويّاً في الدّعاية له، وهو الحزب الدّيمقراطي الّذي سيطر على الحياة السّياسيّة طوال فترة الخمسينيّات وارتبط اسمه بعودة الإسلام الى الحياة التّركيّة(١٠٢).

ولم يكن مندريس من المتحمّسين للقيم والافكار الكماليّة، بل كان منفتحاً على القطاعات والنّخب الّتي همّشتها سياسة العلمنة، بل وصل الامر به الى حد التّعهّد بإنهاء سياسة «التّغوّل العلماني» الّتي أسّسها النّظام الكمالي(١٠٣). وتبنّى مندريس العديد من التّدابير، مثل: السّماح برفع الأذان باللّغة العربيّة، إلغاء الحظر على البرامج الدّينيّة في الإذاعة، ومنح الصّفة القانونيّة لمعاهد «إمام ــ خطيب» الّتي تتيح للطّلاب تعليماً دينيّاً ومهنيّاً، هذا التّوجّه أعاد الحياة الى القيم الإسلاميّة وقيم المجتمع الرّيفي،وأعطى الفرصة لهؤلاء للعودة الى حقل التّنافس السّياسي.من هنا يمكن القول إنّ فترة الخمسينيّات شهدت بداية استخدام الدّين أداة سياسيّة حيث وفّرت الدّيمقراطيّة منفذاً لتعديل العلاقة بين الدّين والدّولة(١٠٤).

وعلى الرّغم من أن الإصلاحات الدّستوريّة الّتي أتى بها قادة الانقلاب عام ١٩٦١ قامت بتوسيع صلاحيّات الجيش، إلا أنّها من جهة ثانية وسّعت من نطاق حرّية المجتمع، وهو ما أدّى الى ازدهار المنظّمات والجماعات المستقلّة، وبالتّالي ظهور العديد من الجمعيّات والمنظّمات الدّينيّة. وتراوحت طبيعة هذه المنظّمات من الصّوفيّة والخيريّة وصولاً الى التّعليميّة والسّياسيّة. أي إنّ الدّيمقراطيّة منحت الشّعب التّركي بعضالامتيازات الّتي كانت قد حرمته الكماليّة منها(١٠٥). غير أنّ هذه التّحوّلات لم تترك أثراً أساسيّاً على العلاقة بين الدّين والدّولة، لكنّها ساعدت الصّحوة الإسلاميّة في مجالات واسعة. كما لعبت التّحوّلات الاجتماعيّة دوراً مهمّاً في نمو الحركة الإسلاميّة(١٠٦).

لكن دستور العام ١٩٦١ لم يكن السّبب الوحيد لنمو الحركة الإسلاميّة في تركيا، ففي هذه المرحلة تكثّفت الهجرة من الرّيف الى المدن، هذه الهجرة الى المدن ساعدت على إحياء القيم الإسلاميّة وبثّ الرّوح الثّقافيّة الإسلاميّة من زاويتين: الاولى، أنّ المهاجرين جاؤوا من مناطق نائية غنيّة بالثّقافة الإسلاميّة، فالّذين هاجروا منهم الى المدن الكبرى مثل أنقرة واستنبول وأزمير حملوا معهم ثقافتهم الإسلاميّة وعمدوا الى ممارسة شعائرهم الإسلاميّة. وتمثّلت هذه الممارسات أحياناً كثيرة بتأسيس الجمعيّات والمؤسّسات الّتي أخذت على

(١٠١) (نور الدّين محمّد)، **تركيا في الزّمن المتحوّل**، رياض الرّيّس للكتب والنّشر، بيروت، ١٩٩٧، ص ٩٧.
(١٠٢) (نور الدّين محمّد)، **قبّعة وعمامة: مدخل الى الحركات الإسلاميّة في تركيا**، دار النّهار للنّشر، بيروت، ١٩٩٧، ص٢١.
(١٠٣) (ورغي، جلال)، **الحركة الإسلاميّة في تركيا**، الدّار العربيّة للعلوم، بيروت، ٢٠١٠، ص ٤١.
(١٠٤) **قبّعة وعمامة: مدخل الى الحركات الإسلاميّة في تركيا**، مرجع سابق، ص٢١ ـ ٢٢.
(١٠٥) (ورغي، جلال)، مرجع سابق، ص ٤٢ ـ ٤٣.
(١٠٦) **قبّعة وعمامة: مدخل الى الحركات الإسلاميّة في تركيا**، مرجع سابق، ص ٢١.

عاتقها بناء المساجد، والثّانية هي أنّ الإسلام كان بالنّسبة لكثير من هؤلاء المهاجرين في مرحلة الانتقال من حالة كونه نظاماً اجتماعيّاً وتقليديّاً لسكّان المدن الصّغيرة والقرى، الى حالة كونه نوعاً من الحياة المدنيّة الحديثة، أي إن الإسلام أخذ يحمل بالنّسبة لهم صفة الهويّة الفرديّة والاجتماعيّة، ذلك لأنّ الحياة الجديدة كانت تتمتّع بخصوصيّات غريبة وفي الكثير من الاحيان مخالفة للإسلام، ومع المشاكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة للحياة المدنيّة كان المهاجرون يتمسّكون بهويّتهم الإسلاميّة أكثر فأكثر. وفي هذه الاجواء، تشكّلت معالم أوّل حركة سياسيّة ذات جذور إسلاميّة وبرز اسم نجم الدّين أربكان كزعيم لهذه الحركة(*)[١٠٧].

وكان أربكان في تلك المرحلة عضواً في حزب العدالة وذلك حتّى العام ١٩٦٩ حيث كان وفريقه يعبّرون عن جناح إسلامي معتدل في داخله، وقد سعى هذا الجناح الى الضّغط على رئيس الحزب سليمان ديميريل للعمل على الاقتراب من الإسلاميين، لكن دون جدوى،لكن بعد رفض ديميريل ترشيح أربكان على قوائم الحزب في انتخابات العام ١٩٦٩ عمد الى التّرشّح مستقلاً[١٠٨].

وشكّل نجاح نجم الدّين أربكان في هذه الانتخابات مدخلاً نحو محطّة مهمّة في سياق التّجاذب بين الإسلاميين والعلمانيين ومهّد الطّريق أمام تأسيسه أول حزب سياسي بخلفيّة إسلاميّة وحمل اسم حزب «النظام الوطني» في العام ١٩٧٠[١٠٩]. وساهمت المؤسّسة العسكريّة بانتشار الإسلام السّياسي في البلاد، فبسبب صعود القوى اليساريّة القوي دفع الجيشللتساهل مع فتح مدارس دينيّة، وإدراج التّعليم الدّيني في البرامج الدّراسيّة في مواجهة اليسار[١١٠]. فقد سعى قادة الانقلاب الى خلق إسلام تركي أو بعبارة أخرى «تتريك الإسلام» ليكون منسجماً مع الواقع التّركي حيث أخذت بعض الافكار المتعلّقة بالمجتمع التّركي تنتشر تدريجيّاً وذلك انطلاقاً من اعتبار أنّ الإسلام مكوّن أساسي في الهويّة التّركيّة، وبالتّالي يمكن التّوفيق بينه وبين العلمانيّة[١١١].

وبعد انقلاب العام ١٩٧١ عمد قادة الانقلاب الى حلّ حزب النّظام، ليقوم بعدها أربكان بتأسيس ثاني حزب إسلامي في تاريخ تركيا وهو حزب السّلامة الوطني، وكان ذلك في تشرين الاوّل ١٩٧٢. وجاءت مشاركة الحزب في انتخابات العام ١٩٧٣ لتؤكّد حضوره القوي في المشهد السّياسي التّركي، بحصوله على ٨,١١٪ من الاصوات. وبما أنّ كلا الحزبين الاساسيين العدالة والشّعب الجمهوري لم يتمكّن كلٌّ بمفرده من الحصول على الغالبيّة المطلقة من المقاعد كان لزاماً على أي منهما التّحالف مع حزب السّلامة ليتمكّن من تشكيل الحكومة[١١٢].

(*) كان أربكان في هذه الفترة عضواً في الطّريقة النّقشبنديّة الّتي يقودها الشّيخ محمّد زاهد كوتكو الّذي كان أحد روّاد التّنظير للإسلام السّياسي. وكان متأثّراً بأفكار مفكّرين إسلاميين من مدرسة الإخوان..

(١٠٧) (فولر، غراهام)، **الحركة الإسلاميّة في تركيا**، مجلّة الفكر الجديد، دار السّلام للدّراسات والنّشر، لندن، ١٩٩٧، ص ١٣٩ ـ ١٩٠.

(١٠٨) (السّعيد حبيب، كمال)، الإسلاميّون.. من الهامش الى المركز، في **تركيا تحدّيات الدّاخل ورهانات الخارج**، تحرير محمّد عبد العاطي، الدّار العربيّة للعلوم، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٠٩ ـ ١٢٤.

(١٠٩) **قبّعة وعمامة: مدخل الى الحركات الإسلاميّة في تركيا**، مرجع سابق، ص ٢٤.

(١١٠) (ورغي، جلال)، مرجع سابق، ص ٤٣ ـ ٤٤.

(١١١) (السّعيد حبيب، كمال)، مرجع سابق، ص ص١٠٩ ـ ١٢٤.

(١١٢) **قبّعة وعمامة: مدخل الى الحركات الإسلاميّة في تركيا**، مرجع سابق، ص ٢٤.

وشارك هذا الحزب في العام ١٩٧٣ لأوّل مرّة مع حكومة أجاويد حيث تّم تعيين أربكان نائباً له كما حصل الحزب على وزارات أساسيّة مثل الدّاخليّة والعدل والصّناعة، وقد تمكّن أربكان من تعزيز الحضور الإسلامي في إدارات الدّولة والحياة العامّة، فكان فتح دورات القرآن، ومعاهد «إمام ــ خطيب»، وتعزيز قدرات رئاسة الشّؤون الدّينيّة[١١٣]. هذه الواقعة مثّلت مفارقة في السّياسة التّركيّة حيث وللمرّة الاولى يشكّل الإسلاميّون والعلمانيّون حكومة ائتلافيّة على قاعدة عدم معاداة الدّين، وأنّ الإسلاميين يشكّلون جزءاً من الحياة السّياسيّة[١١٤].

وعاد هذا الحزب ليشارك بائتلاف حكومي مع ديميريل بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٧، وتولّى أربكان في كلا الائتلافين منصب نائب رئيس الحكومة، في حين استمرّ حزبه يتبوّأ وزارات مهمّة، وحافظ حزب السّلامة في انتخابات العام ١٩٧٧ على ذات عددالاصوات التي حصل عليها في الانتخابات السّابقةليبقيكمفتاح لأي ائتلاف حكومي محتمل في ظل عدم قدرة أي من الحزبين العدالة أوحزب الشّعب الجمهوري على الحصول منفرداً على الاغلبيّة المطلقة،لكن بعد انقلاب العام ١٩٨٠ قرّر قادة الانقلاب حلّ جميع الاحزاب السّياسيّة ومنها حزب السّلامة الوطني. ويمكن القول إنّ الانقسام السّياسي الذي كانت تشهده البلاد بين تيّارات اليسار وقوى اليمين، بالاضافة الى الازمات الاقتصاديّة سهّلت من عمليّة تقبّل الإسلاميين المعادين للشّيوعيّة طرفاً في السّلطة[١١٥].

لم يهدف قادة انقلاب العام ١٩٨٠ الى «اقتلاع» العامل الإسلامي من الحياة السّياسيّة والاجتماعيّة بل سعوا الى تطبيق أسلوب جديد في مقاربة الحركة الإسلاميّة، أساسها ضرب كافّة الطّروحات اليساريّة في البلاد وضبط العلمانيّة في إطار يجمع بين القوميّة التّركيّة والاتّحاد الإسلامي، وهو ما عُرِف بـ«الطّرح الإسلامي التّركي». وبحسب هذه المقاربة، فإنّ الفوضى السّياسيّة والاضطرابات الدّاخليّة كانت في أحد أوجهها إهمال السّلطات للعنصر الإسلامي ونمو الحركات اليساريّة والكرديّة المتطرّفة، وإنّ طرحاً قوميّاً ــ تركيّاً ــ إسلاميّاً يراعي المشاعر الإسلاميّة لأكثريّة المجتمع والشّعور التّركي كفيل بجلب الاستقرار للبلاد[١١٦]. من جهة ثانية، كانت للإصلاحات السّياسيّة الّتي أقدم عليها تورغوت أوزال دورٌ مهمٌّ في فتح الطّريق أمام صعود القوى الإسلاميّة على السّاحة السّياسيّة. وعمد أوزال الى دعم مدارس إمام ــ خطيب، وسمح للفتيات بارتداء الزّي الإسلامي كما سمح بالدّعاية الإسلاميّة في الإذاعة والتّلفزيون والمطبوعات. وصدر في العام ١٩٨٣ قانون سمح بقيام مؤسّسات الاوقاف وهو القانون الّذي استفادت منه الطّرق الدّينيّة في تنظيم أنشطة تعليميّة ودينيّة. وبسبب السّياسات اللّيبراليّة الاقتصاديّة الّتي تبنّاها أوزال أُتيحت الفرصة لشركات تجاريّة ومشروعات إسلاميّة، كما تمّ إلغاء الحظر على بيوت التّمويل الإسلامي. لم يكن أوزال يهدف الى الحد من تطرّف العلمانيّة الاتاتوركيّة فقط، بل سعى أيضاً الى الحد من التّطرف الإسلامي الصّاعد[١١٧].

(١١٣) المرجع السابق، ص٢٥.
(١١٤) (السّعيد حبيب، كمال)، مرجع سابق، ص ص١٠٩ ـ ١٢٤.
(١١٥) **قبّعة وعمامة: مدخل الى الحركات الإسلاميّة في تركيا**، مرجع سابق، ص ٢٤ ـ ٢٥.
(١١٦) المرجع السّابق، ص ٢٦.
(١١٧) (هلال، رضا)، مرجع سابق، ص ١٥٤ ـ ١٥٥.

الرّفاه في السّلطة... وانقلاب العام ١٩٩٧

أحدث وصول حزب الرّفاه بقيادة نجم الدّين أربكان الى السّلطة، في تمّوز ١٩٩٦، موجة من الصّدمات هزّت تركيا وحلفاءها الغربيين، فاللمرة الاوليتُحكم الجمهوريّة التّركيّة من قبل حزب يدعو الى نوع من الخروج عن المبادئ الكماليّة. لكن هذا الحدث لم يكن غير متوقّع كلّيّاًفقد ظلّ حزب الرّفاه يشهد صعوداً منذ سنوات، وهو شكّل المؤشّر الابرز على انبعاث الإسلام السّياسي في تركيا وصحوته اللذين بدآ منذ أواسط الثّمانينيّات[١١٨].

تأسّس حزب الرّفاه عام ١٩٨٣، وخاض الانتخابات عام ١٩٨٧ فلم يحصل الا على ٢،٧٪ من الاصوات، ثمّ خاض انتخابات العام ١٩٨٩ ليحصل على ٨،٩٪ من الاصوات، لكن في العام ١٩٩١ خاض الانتخابات بالتّحالف مع حزب الحركة القوميّة فحصلا معاً على ٧،١٦٪. وكان لافتاً في هذه الامر ارتفاع نسبة تأييد الحزب بالتّحديد في اسطنبول دون غيرها من المدن والبلدات، فلم يكن الامر عاديّاً أن يلقى أربكان تأييداً في اسطنبول الّتي تُعتبر معقل الحياة العلمانيّة[١١٩].

وبعد وفاة أوزال عام ١٩٩٣ وانتهاء قيادة الحزب الى مسعود يلماظ، بدأ الحزب بالتّفكّك فعمد بعض كبار الاعضاء الى الاستقالة وذهبوا الى أحزاب أخرى، فعلى سبيل المثال خرج من حزب الوطن الأم بعض المنتمين لجناح يمين الوسط فيه وانضمّوا الى حزب يمين وسط آخر وهو الطّريق القويم بزعامة تانسو تشيللر[*].

وخرج منه بعض المنتمين فيه للجناح اليميني القومي لينضمّوا الى حزب الحركة القوميّة بزعامة دولت بهشلي. كما خرج من الحزب المنتمون للجناح اليميني المحافظ (الإسلامي) لينضمّوا الى حزب الرّفاه بزعامة أربكان[١٢٠].

وظهرت قوّة الرّفاه في المرّة الاولى في الانتخابات البلديّة عام ١٩٩٤ حيث حصل على ٧،١٩ من الاصوات، ليحتل المرتبة الثّالثة بعد حزبَي الطّريق القويم (٥،٢١٪) والوطن الأم (٩،٢٠٪) ليحصد ٦ من أصل ١٥ بلديّة كبرى في البلاد ومن بينها أنقرة واسطنبول، الى جانب بلديّات أخرى عبر الاناضول. ويمكن القول إنّ تجربة الرّفاه في البلديّات وخصوصاً في اسطنبول كانت ناجحة بكل المقاييس بقيادة رئيسها «رجب طيّب أردوغان»، وأصبح المواطن التّركي يلمس واقعاً جديداً يتمثّل بأنّ البلديّات أصبحت أكثر نزاهة في عهد الرّفاه بعد أن كانت مرتعاً للرّشاوى[١٢١].

لكن نتيجة الازمة الاقصاديّة الّتي مرّت بها تركيا عام ١٩٩٤ انهار الائتلاف الحكومي الّذي كانت تقوده تانسو تشيللر مع الحزب الشّعبي الدّيمقراطي منذ حزيران ١٩٩٣، وبعد فشل تشكيل حكومة جديدة وافق البرلمان على إجراء انتخابات عامّة مبكرة في ٢٤ كانون الاوّل ١٩٩٥ وتمكّن حزب الرّفاه من تحقيق المركز الاوّل فيها بحصوله على ٩،٢١٪ أعطته ١٥٨ مقعداً[١٢٢].

بالنّسبة الى الرّفاه، كان لافتاً قدرته على

---

(١١٨) (كرامر، هيانتس)، مرجع سابق، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

(١١٩) (أحمد حسن، ياسر)، مرجع سابق، ص ١٣٤.

(*) أصبحت تانسو تشيللر رئيسة حزب الطّريق القويم بعد انتخاب سليمان ديميريل رئيساً للجمهوريّة عام ١٩٩٣، وذلك خلال المؤتمر الطّارئ للحزب الّذي عُقد في حزيران من ذات العام..

(١٢٠) (أحمد حسن، ياسر)، مرجع سابق، ص ١٣٥.

(١٢١) المرجع السابق، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

(١٢٢) (رضوان، وليد)، مرجع سابق، ص٢٦٢.

كسب تأييد أصحاب الاتّجاهات اليساريّة من أوساط الطّبقة العاملة الّذين رأوا فيه الامل في انتشالهم من حالة التّهميش الّتي وصلوا اليها، فاستفاد الرّفاه من الاوضاع الاقتصاديّة الصّعبة في البلاد ليرفع شعارات العدالة الاجتماعيّة والمساواة الّتي تمثّل أساس مطالبه، وتجنّبت دعاية الرّفاه استخدام المصطلحات الدّينيّة أو حزبيّة قائمة على فكرة التّضامن الإسلامي، وإنّما طرح رؤية لمعالجة المشاكل ذات الطّابع الاجتماعي والاقتصادي لقيت قبولاً من الجماهير الّتي كان قد أصابها الاحباط جرّاء تجربة الاحزاب الاخرىالتي كان فشلها ماثلاً أمامهم، فيما كان الرّفاه يمثّل طرحاً جديداً يستند الى تجربة ناجحة في البلديّات[١٢٣]، كما ركّز الرّفاه على العمل الاجتماعي فكان إنشاء المدارس والعيادات الطّبيّة وبناء المساكن، كما نظّمَت عضوات الرّفاه زيارات مستمرّة حيث شاركن في المناسبات الاجتماعيّة، بالإضافة الى تقديم المساعدات الماليّة[١٢٤].

بالنّسبة الى العلمانيين، ثمّة ثلاثة أسباب رئيسة تقف خلف النّتائج الّتي حقّقها الرّفاه في الانتخابات وتتمثّل بالآتي: (١) ردّ الفعل السّلبيّ للأتراك تجاه فساد الحكومات الّتي سبقت الرّفاه،(٢) جاذبيّة الشّعارات الّتي استخدمها الحزب، (٣) شراء أصوات النّاخبين من خلال المعونات الّتي قدّمتها شركات ومؤسّسات اقتصاديّة خاصّة[١٢٥]. بالمقابل فإنّ هناك عوامل أكثر تأثيراً وواقعيّة وذات أبعاد مختلفة أهمّها: أوّلاً غياب اليسار كقوّة بديلة لأحزاب اليمين وحاملة لهموم وقضايا الطّبقات الفقيرة والكادحة حيث نجح الرّفاه في تلقّف شعارات اليسار، ثانياً الفساد الّذي شهدته الاحزاب السّياسيّة الاخرى وتنامي شعور الرّأي العام السّلبي تجاهها لأنّه أصبح واقعاً يوميّاً في الحياة التّركيّة وعلى كل المستويات داخل أجهزة الدّولة وخارجها (القطاع الخاص) بحيث أصبح النّظام بالكامل يقوم على الفساد، وساعده في ذلك فضائح الفساد والرّشوة الّتي طالت الاحزاب الحاكمة، ثالثاً، التّطوّرات المتعلّقة بالمشكلة الكرديّة منذ العام ١٩٨٤، حيث دعا الرّفاه الى حل المشكلة بعيداً عن الخيار العسكري وعلى أُسس «أخويّة إسلاميّة»، ما دفع بقسم كبير من الاكراد لتجيير أصواتهم الى حزب الرّفاه. رابعاً، الدّعم المالي القوي الّذي حظي به من جانب مؤسّسات ماليّة ضخمة. وأخيراً، التّنظيم الكبير الّذي امتاز به حزب الرّفاه بالاضافة الى الحضور النّسائي في قاعدته[١٢٦].

وحمل برنامج الرّفاه عنوان «النّظام العادل» الّذي كان مهندسه الاوّل سليمان قرة غوله، الّذي يقول إنّه النّظام الّذي يستند الى الحق لا الى القوّة، وفي النّظام العادل الدّيمقراطيّة ليست نظام انتخابات تجري كل خمس سنوات، ويتّكئ على نظام الاكثريّة، لا نظام أكثريّة في النّظام العادل، بل ائتلاف وطني. وبحسب أربكان فإنّ يجب ألا ننسى أبداً أنّ الدّيمقراطيّة وسيلة وليست غاية، الغاية هي إقامة (نظام السّعادة) فَتحْتَ اسم الدّيمقراطيّة يختار هذا فلاناً وذاك آخر، ولكن إذا كانت النّتيجة قيام (نظام الظّلم)

(١٢٣) (أحمد حسن، ياسر)، مرجع سابق، ص ١٤٤.
(١٢٤) (هلال، رضا)، مرجع سابق، ص ١٦٥.
(١٢٥) المرجع السّابق، ص ١٤٥.
(١٢٦) **تركيا في الزّمن المتحوّل**، مرجع سابق، صر٦٤.

فلا تبقى قيمة لهذه الانتخابات والاشكال المنبثقة عنها»[١٢٧].

ونتيجة عدم استعداد الاحزاب للدّخول في ائتلاف حكومي مع الرّفاه، بقيت تركيا من دون حكومة أكثر من شهرين قبل أن ينجح مسعود يلماظ رئيس حزب الوطن الأم بتشكيل ائتلاف مع حزب الطّريق القويم في آذار ١٩٩٦.لكن هذه الحكومة لم تُعمّر طويلاً، حيث انهارت بعد ٣ أشهر بسبب الخلافات بين يلماز وتشيللر[١٢٨]. أمام هذا الواقع كلّف الرّئيس التّركي ديميريل رئيس حزب الرّفاه أربكان بتشكيل الحكومة. وبعد مفاوضات طويلة مع تشيللر اتّفق الحزبان على تشكيل الحكومة الائتلافيّة في ٢٩ حزيران ١٩٩٦. ونص الاتّفاق على أن يتولّى أربكان رئاسة الحكومة على أن تكون تشيللر نائبة لأربكان ووزيرة للخارجيّة،وحصل الرّفاه على ١٩ وزارة في حين حصل الطّريق القويم على ١٧ وزارة[١٢٩].

اعتبر العديد من المراقبين أنّ الرّفاه كان حادّاً في سياساته وحركته خلال تولّيه السّلطة، لكن منذ تشكيل حكومته في ٢٩ حزيران ١٩٩٦ قدّم أربكان العديد من التّنازلات وبالاستناد الى الشّعارات الّتي طرحها خلال وجوده في المعارضة أو خلال حملته الانتخابيّة، فقد اتّسمت مقاربة حكومة الرّفاه بالتّوجّهات البراغماتيّة، فعلى الصّعيد الخارجي لم يمس الحزب بعلاقة تركيا بالغرب عموماً، ولم يتعرّض لالتزاماتها الدّوليّة كما لم تتأثّر علاقة تركيا بإسرائيل، بل على العكس من ذلك شهدت فترة حكمه توقيع اتّفاق التّعاون العسكري[١٣٠]. وعلى الصّعيد الدّاخليالتزم أربكان بالمبادئ العلمانيّةكما قبل بالتّمديد للقوّات التّركيّة شمال العراق، وهو الّذي كان معارضاً لتمديد هذه المهمّة في البرلمان، كما تخلّى أربكان عن عدد من الوزارات المهمّة لمصلحة حزب الطّريق القويم مثل الخارجيّة والدّفاع والدّاخليّة وحتّى الشّؤون الدّينيّة.وبنظرة موضوعيّة لسياسات حكومة الرّفاه لا تظهر أي قطيعة مع السّياسات المتّبعة، وهي لم تنحرف عن الخط الرّئيس للسّياسات العامّة التّركيّة[١٣١].

بالمقابل، سعى أربكان الى التّقليل من المظاهر العلمانيّةوكانت دعوته الى بناء جامعين في ساحة تقسيم في استنبول، وحي جانقايا في أنقرة،كما دعا الى رفع الحظرعن الحجاب في المباني العامّة، بالإضافة الى تعديل ساعات الدّوام خلال شهر رمضان لتتناسب مع مواعيد الإفطار، وعلى الرّغم من أنّ هذه الاقتراحات لم تكن شديدة الحساسيّة إلا أنّها اعتُبِرت قطيعة مع التّراث الاتاتوريكي وانتهاكاً لبنود الدّستور، من هنا تمّت مقابلة هذه المقترحات بالاستنكار الواسع والنّقد العنيف، وعندما حاول أربكان إجراء تغييرات واسعة في أوساط الموظّفين الحكوميّين، وهي تغييرات تقليديّة بعد كل تغيير حكومي، سارعت الصّحف العلمانيّة الى انتقاد خطوة أربكان، والسّبب في ذلك أنّ من تبوّأوا هذه المراكز المهمّة كانوا من حزب الرّفاه[١٣٢].

ولم تكن القوى العلمانيّة ــ الاتاتوركيّة، بدءاً من قيادة الجيش وصولاً الى الصّحف الرّئيسة

(١٢٧) (إبراهيم الجهماني، يوسف)، **حزب الرّفاه: الرّهان على السّلطة**، دار حوران للنّشر، دمشق، ١٩٩٧، ص١٨ ـ ١٩.
(١٢٨) المرجع السّابق، ص ٧٣ ـ ٧٤، ٧٩.
(١٢٩) (رضوان، وليد)، مرجع سابق، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦.
(١٣٠) (أحمد حسن، ياسر)، مرجع سابق، ص ١٤٩.
(١٣١) (هلال، رضا)، مرجع سابق، ص ١٧٠.
(١٣٢) (كرامر، هيانتس)، مرجع سابق، ص ١٣٠ ـ ١٣٣.

والجمعيّات الخاصّة مستعدّين للقبول بهذه النّتائج، فهي لم تكن تخشى من فشل أربكان، بل على العكس كانت تخشى نجاحه وخصوصاً أنّ رؤساء البلديّات الإسلاميين أظهروا أنّهم أكثر كفاءة من معظم العلمانيين، وبالتّالي كان هناك قناعة بأن نجاح الإسلاميين على الصّعيد الوطني سيكون له انعكاسات كبيرة في المستقبل على الدّيمقراطيّة التّركيّة[١٣٣]. من هنا سعت المؤسّسة العسكريّة والاحزاب العلمانيّة الى توريط الرّفاه بالمشاكل الدّاخليّة المتراكمة[١٣٤]. انطلاقاً من هذه الرّؤية عمدت رئاسة الاركان العامّة الى تشكيل وحدة خاصّة لمتابعة هذه التّطوّرات وحملت اسم مجموعة العمل الغربيّة الّتي تلخّصت مهامها بجمع المعلومات حول الجمعيّات الاهليّة والاوقاف والنّقابات المهنيّة والعمّاليّة، بالإضافة الى مؤسّسات التّعليم العالي ومقارّ إقامة الطّلاب وجمع المعلومات حول التّوجّهات الفكريّة لذوي المناصب العليا في الدّولة، وأخيراً متابعة المؤسّسات الإعلاميّة المحلّيّة[١٣٥].

وجاء الاحتفال الّذي أقامه رئيس بلديّة سينجان بكير ييلديز في ٣ شباط ١٩٩٧ بمناسبة يوم القدس، والّذي حضره السّفير الايراني في تركيا محمّد رضا باقري، حيث دعا الشّعب التّركي الى تطبيق الشّريعة الإسلاميّة، وكذلك فعل ييلديز. وفي اليوم التالي نزلت دبّابات الجيش الى البلدة وعبرتها في رسالة واضحة الى الإسلاميين[١٣٦]، كما تمّ اعتقال رئيس البلديّة[١٣٧] ليكون بمثابة الإعلان عن بداية الصّراع العلني بين الرّفاه والجيش[١٣٨].

لكن الجيش هذه المرّة قرّر العمل عبر مجلس الامن الوطني، ومع أنّ قرارات هذا المحلس ليست سوى توصيات غير ملزمة الا أنّه لم يسبق لأي حكومة أن رفضت تنفيذ توصيات كهذه، وبعد جمع المعطيات تمّ إعداد تقرير رسمي حول الحالة الإسلاميّة في البلاد ورُفع الى الامانة العامّة لمجلس الامن القومي، وفي ٢٨ شباط عقد مجلس الامن الوطني اجتماعاً حضره القادة العسكريّون وهم يحملون ملفّات تتعلّق بما اعتبروه «مخالفات حكومة الرّفاه»، وطرحوها على رئيس الحكومة،ودام الاجتماع سبع ساعاتوخلُص الى رفع توصيات الى الحكومة تهدف في جوهرها الى القضاء على مصدر تمويل الحركة الإسلاميّة في تركيا عبر فرض الدّولة سيطرتها على مؤسّسات المجتمع المدني ذات النّشاط الإسلامي[١٣٩] ومن أهم توصيات الجيش[١٤٠]:

- تفعيل المادّة ١٦٣ من الدّستور الّتي تجرّم أي نشاط سياسي بدافع ديني
- مواءمة السّياسات التربويّة لقانون التّدريس الموحّد
- مراقبة مصادر تمويل الطّرق الدّينيّة
- الرقابة على شبكات البث الإذاعي والتلفزيوني الإسلاميّة

(١٣٣) (Howe, Marvine), **Turkey Today**, Westview Press, Colorado, 2000, p137.
(١٣٤) (رضوان، وليد)، مرجع سابق، ص ٢٦٦.
(١٣٥) (عبد الجليل‌طارق)، مرجع سابق، ص ٦٥ ـ ٨٦.
(١٣٦) (رضوان، وليد)، مرجع سابق، ص ٢٧٢.
(١٣٧) (Howe, Marvine), op. cit, p 139.
(١٣٨) **تركيا الجمهوريّة الحائرة**، مرجع سابق، ص٩٧.
(١٣٩) (أحمد حسن، ياسر)، مرجع سابق، ص ١٤٩ ـ ١٥٠.
(١٤٠) (هلال، رضا)، مرجع سابق، ص١٩٧ ـ ١٩٨.

بعدها بدأت حملة قادتها المؤسّسة العسكريّة من خلف السّتار ضد أربكان، شاركت فيها مؤسّسات اقتصاديّة وإعلاميّة بالإضافة الى أكاديميين ومثقّفين للاعتراض على سياسات الحكومة الّتي اعتبروها «تهدّد نظام البلاد ووحدتها». وفي نيسان ١٩٩٧ نشرت رئاسة أركان الجيش التّركي تقريراً حول مفهوم الامن القومي التّركي الجديد حدّد لأوّل مرّة «الخطر الرّجعي» (الإسلامي) في مقدّمة الاخطار الّتي تواجه الامن القومي التّركي متقدّماً على حزب لعمّال الكردستاني، وذلك في مؤشّر على قرار الجيش بخوض المعركة ضد الإسلاميين للنّهاية[١٤١].

وذهبت قيادة الجيش الى أبعد من ذلك بسعيها الى ضرب الطّرف الثّاني في الائتلاف الحكومي، والّذي كانت موافقته أساسيّة لوصول الرّفاه الى السّلطة وهو حزب الطّريق القويم بزعامة تشيللر. فدخول تشيللر في ائتلاف مع أربكان أعطى آفاقاً جديدة لإمكانيّة التّواصل والتّفاعل بين العلمانيين والإسلاميين،فنجحت تشيللر في التّخفيف من التّشدّد الّذي ساد طروحات أربكان قبل وصوله الى رئاسة الحكومة في حين أنّ وجودها في الحكومة مع حزب إسلامي ساهم بشكل كبير في الحد من خطابها المعادي للإسلاميين، وبالنّسبة الى العلمانيين المتشدّدين فإنّ هذا النّوع من التّفاعل والتّقارب يشكّل خطراً مباشراً على المفهوم العلماني التّقليدي السّائد في تركيا. وفي هذا السّياق جاءت الضغوط الكبيرة الّتي تعرّض لها النّوّاب المنتمون الى حزب الطّريق القويم، وهو ما أدّى الى تقليص عدّد نوّابه من ١٣٥ يوم تشكيل البرلمان في كانون الاوّل ١٩٩٥، الى ٩٥ نائباً في تمّوز ١٩٩٧، وهو ما أفقد حكومة الرّفاه ــ الطّريق القويم أكثريّتها البرلمانيّة(*)[١٤٢].

وحاول أربكان وتشيللر المماطلة عن طريق عدم الدّعوة الى اجتماع لمجلس الوزراء طوال أسابيع. لكنّ الجيش عمد الى تشديد الضّغوط عليه، لم يبق أمام أربكان أي خيار سوى الاستقالة بهدف منع انهيار الائتلاف الحكومي، بما يسمح لشريكته بتولّي رئاسة الحكومة، ومن ثمّ العمل على إجراء انتخابات نيابيّة مبكّرة، وهو أمر كانت تخشاه المؤسّسة العسكريّة خوفاً من خروج حزب الرّفاه منها أقوى مما هو عليه. لكن بعد تقديم أربكان استقالته في ١٨ حزيران ١٩٩٧، عمد الرّئيس ديميريل ــ متجاهلاً اتّفاق الرّفاه والطّريق القويم والاتّحاد الكبير الّذين يشكّلون الاكثريّة ــ الى تكليف مسعود يلماظ، رئيس حزب الوطن في ٢٠ حزيران، تشكيل الحكومة الجديدة بدلاً من تانسو تشيللرشريكة أربكان في الحكومة، وهو ما دفع تشيللر الى القول في تصريح لها إنّ خطوة ديميريل بمثابة انقلاب رئاسي، لتنتهي حكومة أربكان بعد أقل من سنة على ولادتها[١٤٣].

أمّا المحكمة الدّستوريّة فقد عمدت الى حل حزب الرّفاه في ١٦ كانون الثّاني ١٩٩٨ ومنع زعيمه أربكان وستّة(*) من قادة الحزب من

---

(١٤١) **تركيا الجمهوريّة الحائرة**، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(*) انضمّ بعض النوّاب المستقيلين الى حزب الوطن الأم بزعامة مسعود يلماز، فيما شكّل بقيّة النوّاب حزباً جديداً تحت اسم حزب تركيا الدّيمقراطيّة بزعامة رئيس البرلمان السّابق حسام الدّين جيندوروك..

(١٤٢) **تركيا الجمهوريّة الحائرة**، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(١٤٣) المرجع السّابق، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(*) بالاضافة الى أربكان، فقد طال حظر العمل السّياسي كلاً من: شوكت قازان، أحمد تكدال، شوقي يلماظ، حسن حسين جبلان، إبراهيم خليل تشيليك، شكري قره تبه..

ممارسة العمل السّياسي لخمس سنوات كأعضاء مؤسّسين أو مجرّد أعضاء في أي حزب آخر[١٤٤]. على أساس أنّ الحزب كان قد تحوّل الى بؤرة للنّشاط المعادي للعلمانيّة، بالإضافة الى انتهاك المادّتين ٦ و٦٩ من الدّستور اللتين تحظّران النّشاطات المعادية للعلمانيّة من قبل الاحزاب السّياسيّة. وهكذا بعد أربعة عشر عاماً من النّفوذ المتنامي في السّاحة السّياسيّة وبعد أن أصبح الحزب السّياسي الاقوى في البلاد، انتهت تجربة الرّفاه بحلّه[١٤٥].

(١٤٤) (رضوان، وليد)، مرجع سابق، ص ٢٧٦.
(١٤٥) (كرامر، هيانتس)، مرجع سابق، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.